القراءة الروسية للثورات العربية وأثرها في مستقبل العلاقات البينية

م.م.قادر مصطفى قادر امين
الاختصاص العلاقات الدولية والدبلوماسية
saidqader50@gmail.com
جامعة الكتاب الاهلية/ كلية القانون

RUSSIAN READING OF ARAB REVOLUTIONS AND THEIR IMPACT ON THE FUTURE OF INTER-RELATIONS

Assist. Lecturer. Kadir Mustafa Qadir Amin
International relations and diplomacy
Al-Kitab Al-Ahlia University/College of Law

الملخص

تنطلق الدراسة من الحاجة المتبادلة لتطوير العلاقات الروسية العربية، إذ أن للطرفين مصلحة في ذلك، ومن هذا المنطلق، يبدو من المفيد محاولة الغوص أكاديميا في تفاصيل تلك العلاقة، في محاولة لكشف ثُغر العلاقة وإيجاد بدائل مناسبة لتطويرها وتجاوز مشكلاتها. إذ ثمة العديد من المحاولات جرت لتأريخ وتقنين العلاقات بين الطرفين إلا أن جلها، تناول الموضوع من وجهات محدّدةٍ، واقتصر معظمها على توصيف محطات وقضايا تجاوزتها وقائع وأحداث كثيرة، كما أن موضع هذه الدراسة امتد ليشمل الفترة الزمنية الحالية، لما سيكون لها من دور في تحديد الكثير من المعطيات ذات الصلة بمستقبل العلاقات، ومن بينها المتغيرات الحاصلة في غير بلد عربي.

الكلمات المفتاحيه: قياده الروسية، السياسة الخارجية،النظام الديمقراطية، لاقتصادي، الإقليمي

ABSTRACT

The study starts from the mutual need to develop Russian-Arab relations, as both parties have an interest in this, and from this standpoint, it seems useful to try to dive academically into the details of that relationship, in an attempt to uncover the relationship gap and find suitable alternatives to develop it and overcome its problems. As there are many attempts made to date and legalize the relations between the two parties, but most of them dealt with the issue from specific points, and most of them were limited to describing stations and issues that were overtaken by many facts and events, and the subject of this study extended to include the current period of time, because it will have a

role in determining A lot of data related to the future of relations, including the changes taking place in non-Arab countries.

key words: Russian driving, Foreign Policy, Democratic system, Economic, Regional.

المقدمة

من المتعارف عليه، أن للقيادة السياسية في مطلق دولة لها دور مركزي في تحديد توجهات السياسة الخارجية انطلاقا من رؤيتها للمصالح الوطنية والأولويات فيما بينها فالسياسة الخارجية يتم تحديدها بشكل عام على مستوى قمة السلطة وبحسب طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، فهي المسؤول الأول ليس فقط عن صياغتها وتنفيذها وتبني المواقف والسياسات التي تكفل نجاحها.والقيادة السياسية في ذلك، تعمل في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفي خياراتها المتاحة، فطبيعة النظام السياسي يحدد بشكل أساس قدرة القيادة السياسية على إحداث التغيرات التي تراها في السياستين الداخلية والخارجية، وعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد الأولويات والسياسات في النظم التسلطية، حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما في النظم الديمقراطية، حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمسائلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة في بلورة السياسات الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها. فضلا عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلا لأخذ توجهات الرأي العام في الاعتبار، كما أن لكل قيادة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية، وطريقة مواجهاتها، وكذلك الفرص المتاحة التي يتعين استغلالها، وسبل الاستفادة منها(١).

ومن الملاحظ أن القيادة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تنطلق من رؤية برغماتية، في سياستها الخارجية الدولية والإقليمية، والتي تحكمها المصالح الوطنية الاقتصادية والعسكرية والأمنية، ذلك على قاعدة التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي كما كان الحال خلال الحقبة السوفيتية. ويعتبر الموقف الروسي من الحراك العربي، انعكاسا لهذا التوجه في السياسة الخارجية الروسية، ونموذجا تطبيقيا لاقتراب المصلحة الوطنية، والمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ

(١) عماد الدين الأشمر،أسس السياسات الخارجية للدول الكبرى،دار الشرق للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٤.

نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، ويعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم التي أثارت جدلا قويا، لا سيما فيما يتعلق بتعريفها، حيث يتخذ المفهوم مضامين مختلفة، وفقا للسياق الذي يطرح فيه والهدف منه، إضافة إلى عدم وجود اتفاق في كثير من الحالات، حول ما تعنيه المصلحة الوطنية من أهداف وأولويات، ليس فقط بين السياسيين وصانعي القرار داخل الدولة الواحدة، وإنما بين أدبيات العلاقات الدولية أيضا[٢].

ويمكن تعريف المصلحة الوطنية، بأنها" الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها". فالمصلحة الوطنية أشبه، بالبوصلة التي تحدد سلوك الدولة الخارجية وتوجهاتها على الصعيد الدولي، والمصلحة الوطنية، تتضمن بهذا المعنى مدى واسعا من المصالح يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية، أولا: الأمن ويتضمن تأمين بقاء الدولة، وحدودها، وثرواتها وحماية المجتمع والمواطنين من مختلف التهديدات داخلية كانت أم خارجية. وثانيا: الرفاهية الاقتصادية ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لا سيما القطاعات المنتجة زراعيا وصناعيا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادي والقضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي. وثالثا: الحفاظ على الهوية:والقيم الوطنية الخصوصية، الثقافية والتراثية، وصون العادات والتقاليد، بخاصة في ضوء ما فرضته العولمة، وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص[٣]، بشكل الموقف الروسي من الثورات العربية إشكالية بحد ذاتها، لجهة المواقف من بعض الأنظمة العربية التي انتشرت فيها الثورات، وكذلك الأمر بالنسبة للحركات الشعبية والمنظمات التي قادت تلك الثورات.

أولا: أهمية الدراسة:تنطلق أهمية موضوع الدراسة من الحاجة المتبادلة لتطوير العلاقات الروسية العربية، إذ أن للطرفين مصلحة في ذلك، ومن هذا المنطلق، يبدو من المفيد محاولة الغوص أكاديميا في تفاصيل تلك العلاقة، في محاولة لكشف ثُغر العلاقة وإيجاد بدائل مناسبة

(1) 2 Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, New York : The Macmillan Co., 1934, P23.

(2) Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol. 268, no. 1, July1991, pp.56 - 64..

(٣) عماد الدين الأشمر،أسس السياسات الخارجية للدول الكبرى،مرجع سابق، ص٤١.

لتطويرها وتجاوز مشكلاتها. إذ ثمة العديد من المحاولات جرت لتأريخ وتقنين العلاقات بين الطرفين، إلا أن جلها، تناول الموضوع من وجهات محدّدةٍ، واقتصر معظمها على توصيف محطات وقضايا تجاوزتها وقائع وأحداث كثيرة، كما أن موضع هذه الدراسة امتد ليشمل الفترة الزمنية الحالية، لما سيكون لها من دور في تحديد الكثير من المعطيات ذات الصلة بمستقبل العلاقات، ومن بينها المتغيرات الحاصلة في غير بلد عربي.

ثانيا: مناهج الدراسة: ونظرا لطبيعة الموضوع ومضمونه ومساحاته الزمانية والمكانية، إضافة إلى تعدد مفاصله الرئيسية، تم اللجوء أولا إلى المنهج التاريخي الذي يعتبر عادة الإطار الأكثر فعالية لدراسة العلاقات بين الدول. كما تم اللجوء إلى المنهج التحليلي المقارن في معرض الدراسة والتدقيق في بعض الإحصاءات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية كالتجارة والسلاح وغيرها.

ثالثا: فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها، أن ثمة حاجة متبادلة روسية عربية لتطوير العلاقات فيما بينهما، ذلك لتحقيق مصالح خاصة وفي بعض الأحيان مشتركة. وفي هذا الإطار، هل يمكن التوفيق بين حاجات كلا الطرفين وإمكانية تحقيقها في ظل فواعل إقليمية ودولية منافسة لكلا الطرفين؟ وإذا كان الأمر إيجابا، ما هي مستويات الاستفادة لكل طرف، خاصة وان الوقائع التجارية بين الطرفين، تُبرز رجحان الكفة الروسية على العربية، وهل بإمكان العرب التعويض في مجالات أخرى كدعم القضايا المركزية العربية؟

رابعا: إشكالية الدراسة:وتنطلق إشكالية الدراسة الأساسية، من قدرة الطرفين الروسي والعربي على تجاوز بعض موروثات الحقبة التاريخية السابقة، وما نتج عنها من آثار في منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة. ذلك بهدف الوصول إلى علاقات مثلى، يمكن الاستفادة منها والبناء عليها لمستويات إستراتيجية أرقى، متصلة بالطموحات الروسية لاستعادة دور مفقود عالميا، والذي تعتبره موسكو جزءاً مسلوباً من ورثتها المادية والمعنوية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. هذا الوقع وما يتضمنه من إشكالية مزدوجة متعلقة بظروف الطرفين الذاتية والموضوعية، وتطرح علامات استفهام، كما تؤدي إلى ظهور إشكاليات فرعية، لا تقل أهمية عن الإشكالية الأساس ومن بينها:

١. هل أن الطرفان الروسي والعربي، وبمعزل عن القوى الدولية والإقليمية، قادران على تخطي المصاعب والظروف الذاتية والموضوعية الضاغطة، لنسج علاقات أفضل؟

٢. وما هي محددات السياسة الروسية في التعاطي مع الواقع العربي بعد الانتفاضات التي شهدها غير بلد عربي؟.

٣. وهل أن الانعطافة الروسية الأخيرة في الأزمة السورية وتدخلها العسكري المباشر في دعم النظام في سوريا، سيعيد إبراز الجانب الإيديولوجي في العلاقة الملتبسة السابقة، لجهة إعادة تظهير الحركات الإسلامية التكفيرية والأصولية على أن محاربتها وسيلة من وسائل إحياء القوة الروسية في المنطقة العربية؟.

المبحث الأول

منطلقات السياسة الروسية إزاء الثورات العربية

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتميزت برؤية وأولويات في سياساتها الخارجية التي اختلفت بشكل أساسي عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية إبان حقبة الاتحاد السوفياتي على مدى ما يزيد عن سبعين عاما، إذ أصبحت السياسة الروسية أكثر برغماتية وتحررا من القيود الإيديولوجية والسياسية، والتي تحكم توجهاتها وحركتها المصالح الاقتصادية وغيرها.

المطلب الأول:أسس المواقف الروسية/ نجحت القيادة الروسية في إحداث نقلة نوعية في علاقة موسكو بالمنطقة العربية، بخاصة العلاقات الروسية الخليجية، التي شهدت تطورا غير مسبوق عبر إقامة علاقات تعاون وثيق على أسس مصلحية، وشراكة اقتصادية، لا تخضع للتقلبات السياسية، ويصعب على موسكو التخلي عنها، الأمر الذي اكسب المنطقة العربية، مكانة خاصة في أولويات السياسة الروسية، وجعل موسكو أكثر حرصا على استقرار المنطقة، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لمصالحها. وانطلاقا من ذلك، من المفيد مقاربة الموضوع من ثلاثة أسئلة أساسية رئيسة هي: ما هي التوجهات العامة التي ميّزت الموقف الروسي من الثورات العربية ؟ وما هي العوامل المؤثرة والناظمة لهذا الموقف؟ وما هي تداعيات الموقف الروسي على مسار الحراك العربي وعلى مستقبل العلاقات الروسية العربية؟

اولا:العوامل المؤثرة في المواقف الروسية من الثورات العربية: من خلال تتبع المواقف الروسية وتصريحات القادة والمسؤولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية أهمها:

١. **تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى:**حظيت التطورات في سوريا وليبيا بالاهتمام الأكبر، يلي ذلك مصر ثم اليمن والبحرين، مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظ تونس باهتمام يذكر، ومرد ذلك، تفاوت حجم المصالح الروسية التي بلغت ذروتها في الحالة السورية، وأيضا التعقيدات التي اكتنفت التطورات في ليبيا وسوريا، ومستوى تدويل القضية ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها. ففي الحالتين التونسية والمصرية، لم يكن هناك جدل دولي يذكر حولهما، نظرا لسرعة وحجم الأحداث والتطورات الحاصلة، ذلك بعكس الحالتين الليبية والسورية.

٢. **التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:**ما تميزت به المواقف الروسية من الثورات العربية، التأني الواضح الذي وصل إلى حد البطء في رد الفعل، إذ عادة ما التزمت موسكو الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة من في السلطة، كما حدث في تونس ومصر. ففي الحالة التونسية ورغم بدء التطورات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلا أن روسيا لم تبد موقفا صريحا، إلا بعد تنحي بن علي وهروبه إلى المملكة العربية السعودية.وجاءت كلمة الرئيس مديدبيف، في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، ايجابية تجاه الثورة التونسية، حيث قال:" آمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وبأن لا تؤثر سلبا على الوضع العام في العالم العربي"، وأضاف" ما حدث في تونس هو برأيي، درس جوهري غاية في الأهمية، لأي سلطة في العالم، السلطة ينبغي أن لا تكتفي بالانجازات التي حققتها، وتجلس على كراسي مريحة، متجاهلة مجتمعها، بل ينبغي أن ترتقي سوية مع مجتمعها"[١]، فيما يتعلق بمصر، جاء الموقف الروسي متحفظا، بل وأكثر ميلا إلى تأييد نظام الرئيس السابق حسني مبارك، حتى إقصائه عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة المصرية، أعلن القنصل الروسي في مصر في ٢٠١١/١٢/٢٧، أن الأمور في مصر تحت السيطرة "ولا نتوقع أن يتفاقم الوضع"، ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية"بموجة غضب شعبية "، و"اضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك" واعتبرتها "أعمال شغب"[٢].

(١) احمد الصايغ، الرؤية الروسية للثورة المصرية،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول / ديسمبر،/٢٠١٢ ،ص٦٨.
(٢) الأهرام،القاهرة،٢٠١١/١٢/٢٨.

وعقب إقصاء حسني مبارك عن السلطة، حدث تغيّر واضح في الموقف الروسي من الحراك المصري، ووصف ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفدرالية الروسية، أي المجلس الأعلى للبرلمان، تنحي مبارك بأنه "خطوة جاءت في الوقت المناسب" .كما عكس البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في ٢٠١١/٢/٢٢، بشأن الأوضاع في البحرين تحفظا شديدا، ووصفتها بالمسيرات الاحتجاجية الهادئة التي يقابلها مظاهرات يقودها الموالون للسلطة(١).

ورغم أن الاضطرابات في اليمن، بدأت منذ مطلع شباط/فبراير ٢٠١١، فان البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ مؤكدا على:"أن موسكو تؤيد وحدة اليمن، وتأمل أن يكون اليمنيون قادرين ذاتيا على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل"(٢).

وقد تجلى الحذر الروسي، والحرص على الموقف الوسط والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والمعارضة في الحالة الليبية، حيث أكدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالمعارضة، وكان ذلك أول موقف روسي واضح داخل مجلس الأمن عبر الموافقة على القرار ١٩٧٠، وعدم استعمال حق النقض الفيتو على القرار ١٩٧٣، والذي يمكن قراءته على انه موقف وسط تضمن دعما غير مباشر للمعارضة، وعزوفا عن التأييد المطلق للعقيد معمر القذافي في مواجهة حلف الأطلسي، الذي كان يتطلب استخدام الفيتو(٣).

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في ليبيا في أعقاب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأن واضح من قبل موسكو في الإقدام على تلك الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية:أن" الوضع في ليبيا لا يزال غامضا"،وأعتبر الرئيس الروسي انه"بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فان القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ، وبعض القدرات العسكرية، ونتمنى أن ينتهي هذا الأمر بأسرع وقت ممكن". وأضاف"نتمنى أن يجلس الجانبان إلى طاولة المفاوضات، ويتفقا على إحلال السلام في المستقبل"، وأن روسيا" تتمسك بموقف مسؤول تجاه

(١) الأهرام، القاهرة، ٢٠١١/٢/٢٤.
(٢) السفير،بيروت،٢٠١١/٣/١٤.
(٣) مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في مقابلة مع قناة روسيا اليوم،٢٠١١/٧/١٦.

ليبيا، وما زال هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعوّل على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين. وفي حال اتخاذ الثوار خطوات ترمي إلى توحيد البلد على أسس ديمقراطية، فإننا سننظر بالطبع، في إمكانية إقامة العلاقات معهم"[١].إلا أنها عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا ذلك في الأول من أيلول/سبتمبر.

وكذلك الحال في الحالة السورية، حيث استمر التحفظ الروسي عن إطلاق إي تصريحات تعبر عن موقف واضح حتى تفاقمت الأوضاع في ظل تصاعد العنف من قبل السلطات السورية، باتجاه المواطنين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تدويل القضية، وفرض عقوبات أممية وغير أممية على سوريا.

٣. **الدعوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار:** دأبت روسيا التأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار، والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، وهو توجه ثابت في الموقف الروسي كما كل الثورات العربية، ورفضت موسكو استخدام القوة من قبل السلطة في مواجهة الثوار، دون تنديد أو شجب يمثل انتقادا مباشرا للسلطات الحاكمة، ففي ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وخلال الثورة المصرية أكد وزير الخارجية سيرغي لافروف، أن موسكو" مهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديموقراطية، وان تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سليمة وبأسرع وقت". وفي ٣ شباط/فبراير، وخلال اتصال هاتفي مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك، أعرب الرئيس الروسي ديمتري مديديف، عن أمله في أن تتخطى مصر المرحلة الصعبة التي تمر بها "سلميا ومن خلال حل المشاكل القائمة بالطرق القانونية". وعقب إقصاء مبارك عن السلطة أعرب مديديف في ١٢ شباط عن أمله أن تستأنف العمليات الديموقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية. واعتبر مديديف انه"من المهم أيضا المحافظة على السلم والوفاق بين الطوائف في مصر"[٢].

واعتبرت موسكو أن ما يحدث في مملكة البحرين، هو شأن داخلي، ودعت الأطراف البحرينية إلى حل المسائل العالقة عبر الحوار البناء، وفي إطار قانوني،

(١) وكالة نوفوستي الروسية، ٢٠١١/٨/٢٤.
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٠٢.

والابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء، وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني"[١].

ورحبت الخارجية الروسية بالحوار الوطني البحريني الذي بدأ في تموز/يوليو ٢٠١١، ورأت"أن المشاركين تمكنوا من وضع اقتراحات تحظى بإجماع وطني لجهة تحديث البلاد، ودمقرطة مؤسسات الدولة، وحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحيوية"[٢]، وعقب دخول قوات "درع الجزيرة" السعودية والإماراتية البحرين في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في إحلال النظام، وفقا للاتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفي حين اعتبرت المعارضة ذلك، "غزوا للبحرين"، رأت موسكو انه شأن داخلي بحريني، وأعادت التأكيد على ضرورة الحل السلمي للأزمة. وأعربت موسكو عن أملها في أن لا تنحاز القوات الأجنبية التي دخلت البحرين إلى أي طرف من أطراف النزاع.

كما أكدت موسكو أنها "تأمل بأن يتمكن اليمنيون أنفسهم من التغلب على المشكلات التي تواجههم بالطرق السلمية، وعبر إطلاق عملية سياسية وطنية واسعة النطاق تفتح الطريق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضرورية والعاجلة في حياة المجتمع اليمني"، وأعلنت معارضتها استخدام القوة، لحل المشكلات السياسية في اليمن، وأهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله[٣].وأكد الرئيس الروسي ديمتري مديديف، دعم روسيا المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن[٤].

واعتذرت الحكومة الروسية في آب/أغسطس عن عدم استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله الصالح، بغرض استكمال علاجه في موسكو، خشية إثارة الثوار ضد موسكو[٥].وقد اقتصر الأمر على السلوك اللفظي، ممثلا في تصريحات المسؤولين الروس والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية دون تدخل مباشر أو طرح مبادرات باستثناء ليبيا وسوريا.

(١) تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الكسندر لوكاشيفيتش، ٢٠١١/١٢/٣١، وبيانات الخارجية في ٢٠١١/٢/٢٢، وكذلك وكالة نوفوستي الروسية في٢٠١١/٣/١٥.
(٢) الكفاح العربي، بيروت،٢٠١١/٧/٢٨.
(٣) بيانات الخارجية الروسية، ٢٠١١/٣/٢٥، و٢٠١١/٤/٦، وكالة نوفستي.
(٤) وكالة نوفوستي ٢٠١١/٥/٣.
(٥) وكالة نوفوستي ٢٠١١/٨/٩.

فقد كان هناك قبول للوساطة الروسية بين السلطات الروسية والثوار من الغرب والأطراف الليبية. وأكد رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي ذلك بقوله،"نحن سنقبل بكل ما يأتي من روسيا، ولا نقبل بما يأتي من الآخرين[١].

وكانت روسيا قد تمكنت من الاحتفاظ بسفارتها في طرابلس خلافا للعديد من القوى الكبرى الأخرى، الذي كان عاملا مساعدا على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع السلطات الليبية، وبالتالي تعزيز موقفها كوسيط. حيث بدأت الوساطة الروسية عبر استقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، وأيضا الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة. كما عقد ميخائيل مريغلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون مع البلدان الأفريقية ومبعوثه الخاص للتسوية في الأزمة الليبية.عدة لقاءات مع ممثلي المجلس الانتقالي الليبي ورئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠١١، واشترط الثوار رحيل معمر القذافي، في حين اعتبرت السلطات الليبية الرسمية أن هذا الموقف غير مقبول، وأن وحدة ليبيا والقذافي خط أحمر، لا يمكن المساس به، الأمر الذي أدى إلى فشل المفاوضات، أما في الحالة السورية فقد حظر الرئيس ديمتري مديديف القيادة السورية، ورأى انه"ينتظر الأسد مصير محزن، إذا لم يبدأ حوار مع المعارضة، ويباشر الإصلاحات"[٢]، وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الرئيس السوري بشار الأسد، وقامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، وفي حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأميركيين مع ممثلي المعارضة السورية، رحبت باتصالات الجانب الروسي، انطلاقا من أن موسكو وسيط نزيه، محاولة من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

٤. تباين مستوى دعم الأنظمة في مواجهة الثوار:خلافا للاتحاد السوفياتي الذي كان الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدا صريحا للثورة والثوار في أي بلد عربي، وليس ثمة نمط واحد لعلاقة روسيا بالسلطة في بلدان الربيع العربي. ففي حين التزمت روسيا ما يشبه الحياد في الحالة التونسية والمصرية، وأيضا في الحالتين اليمنية والبحرينية. فقد أبدت مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا مع اختلاف النمط ومستوى التأييد.

(١) وكالة نوفستي ٢٠١١/٦/١٦.
(٢) حديث إلى قناة روسيا اليوم ٢٠١١/٨/٥.،السفير، بيروت،٢٠١١/٨/٧.

فقد أتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل إلى الحفاظ على العلاقة بنظام معمر القذافي، ففي بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها "حرب أهلية"، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي شُكل في ٢٠١١/٢/٢٧، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي،رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به، كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم أنها ضمت حوالي ٤٠ دولة، منها قطر والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وبريطانيا، وألمانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن، بالإضافة لممثلين عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، إلا انه من ناحية أخرى أعلن الرئيس الروسي دميتيري مديديف، أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، وان الأهم هو "مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين"(١).

وأكد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو موافقة على أن معمر القذافي، يجب أن يرحل، وانه لا مكان له في مستقبل ليبيا، على أن يظل ذلك موضوعا للمفاوضات بين سلطة القذافي والمجلس الانتقالي الوطني المعارض في بنغازي، الذي اعترفت به موسكو"طرفا مفاوضا" وشريكا شرعيا في المحادثات حول مستقبل ليبيا، كما رفضت استضافة معمر القذافي في روسيا حال تنحيه(٢)، ويعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة، أوضح ما يكون في الحالة السورية: حيث أبدت موسكو دعما سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واضحا لنظام الرئيس بشار الأسد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس مديديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة(٣).

فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأميركي باراك أوباما، وكاترين أشتون، رئيسة المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي.

(١) السفير، بيروت، ٢٠١١/٥/٢٧.
(٢) حديث صحفي أدلى به في ٢٠١١/٧/١٢، لإذاعة صوت روسيا،السفير، بيروت،٢٠١١/١١/١٣.
(٣) زيادجابر،القراءة الروسية للأزمة السورية،مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية،بيروت،٢٠١٢، ص٩٧.

واعتبر ديمتري روجزبن، مندوب روسيا لدى حلف الأطلسي، "أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة وأحادية الصبغة تجاه سوريا، وانه يغض النظر تماما عن الضحايا التي تخسرها القيادة السورية في صفوف قوات الأمن خلال مكافحتهم للعف"[١]. ففي حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسائرها من جراء ذلك، والتي بلغت نحو أربعة مليارات دولار تواصل مؤسسة "روس اوبورون اكسبورت"الروسية توريد السلاح إلى سوريا، بموجب العقود الموقعة سابقا ومنها طائرات ياك ١٣٠ للتدريب ومعدات حربية[٢].

كذلك فشلت المساعي الغربية في ٢٠١١/٤/٢٨، لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، وأعلن الرئيس الروسي مديديف، في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا، ورأى أن القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣، قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما، وأكد انه لا توجد رغبة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، ولن يستخدم قرارا لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا[٣].

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في أكثر من مناسبة، أن روسيا ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي، قرارا يدين سوريا وتؤيد مبدئيا بدء الحوار السياسي الداخلي. وأجهضت موسكو مشروع القرار ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن ودعمته الولايات المتحدة في ٨ حزيران/يونيو، وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، أي بعد ثلاثة أيام من المشاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسؤولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

وأكد القرار الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة، كما رفضت روسيا في ٢٤ آب/أغسطس

(١) المرجع السابق، ص٩٩.
(٢) صالح فايد، المبيعات العسكرية الروسية في الشرق الأوسط، دار الأطلس،بيروت، ٢٠١٢، ص١٠١.
(٣) تصريحات الرئيس الروسي في ١٨ أيار و١٩ تموز ٢٠١١ ،وكالة نوفستي..

٢٠١١١ مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضدها، وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين، ومن بينهم الرئيس بشار الأسد ،مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة(١).

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حول سوريا في اجتماعه بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ٢٠١١، الذي جاء بمبادرة أميركية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، والذي شجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين، وحظر من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت انه لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف وقد يشعل حربا أهلية، كما صوتت موسكو ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الشأن السوري الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، ورأت انه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد، ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من اجل التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وعارضت موسكو أيضا إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيو ٢٠١١، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا، كما حظرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبي.

٥. **رفض التدخل الخارجي في مسار الثورات:** أكدت روسيا دائما على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث . فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شؤونها وفرض وصفات للإصلاح عليها. وأعلن سيرغي لافرورف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد، فرض وصفات وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين، وان

(١) ضحى حداد، السياسات الروسية تجاه الثورات العربية في مجلس الأمن، مقاربات سياسية،المركز اللبناني للدراسات والتوثيق والاعلام،بيروت، ٢٠١٣، ص١٠٦.

السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل[١]، عقب لقائه الرئيس حسني مبارك في ٢٠١١/٢/٩، أكد الكسندر سلطانوف المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، أن"موسكو تقف ضد أي تدخل أجنبي في التطورات الجارية في مصر"، وأن"أي تأثير من الخارج على الأحداث الداخلية في مصر يعتبر أسلوبا غير مجد من شأنه أن يضلل المشاركين فيه"[٢].

وفي بيان الخارجية الروسية في ١١ آذار/مارس ٢٠١١، أصبح التوجه أكثر عمومية، حيث أكدت الخارجية الروسي ثقتها بأن شعوب المنطقة"قادرة على القيام في التغيير ذاتيا ودونما تدخل خارجي في شؤون دول ذات سيادة وفرض وصفات للإصلاح عليها".ورغم أن روسيا لم تستخدم حق النقض الفيتو لمنع صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، إلا أنها عادت وانتقدت بشدة الطريقة التي نفذت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار، وأكدت مرارا انه انحراف عن المسار الشرعي الذي حدده القرار، وإنها ترفض التدخل على هذا النحو من قبل حلف الأطلسي[٣].

وخلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث الملف السوري، أكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة، ورفضت استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الأميركي الأوروبي في سوريا على النحو السابق في إشارة إليه.

ثانيا: الاعتبارات الناظمة للموقف الروسي : ثمة مجموعة من العوامل والاعتبارات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

١. المصالح الروسية والأهمية الإستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات في ضوء هذه المصالح. ففي حين يعتبر حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدودا للغاية وخسائر روسيا من عدم الاستقرار فيها ضئيلة، فان الأمر يبدو مختلفا فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى،.فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية التي تعتبر حلفاء تقليديين لها في المنطقة

(١) المرجع السابق، ص١١٢.
(٢) الأهرام،القاهرة، ٢٠١١/٢/١٠،
(٣) ضحى حداد، السياسات الروسية تجاه الثورات العربية في مجلس الأمن، مرجع سابق، ص١٢١.

وفي مقدمتهم سوريا وليبيا ومصر. إذ أن المصالح الحقيقية الروسية في هذه الدول ستتأثر حتما في عدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تتضرر كليا بتغيير النظم الحاكمة فيها. وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي الطاقة كالنفط والغاز، والتعامل العسكري والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، فالتدفق الرئيس للاستثمارات الروسية في مصر يرتبط بقطاع الطاقة فمنذ عام ٢٠٠٤، تقوم الشركات الروسية بأعمال التنقيب الجيولوجي عن حقول نفطية، فيما تقوم شركة نوفاتيك بالتنقيب عن حقول الغاز في مصر منذ عام ٢٠٠٨.وتكتسب ليبيا أهمية أيضا بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة، فقد أعلن رئيس مجلس إدارة شركة "تات نفط"، رستام مينيخانوف، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغير السلطة قد تتراوح بين ٢٤٠ و٢٦٠ مليون دولار[١]، وأعلن اناتولي ايسايكن، رئيس شركة "روس اوبورون اكسبورت"، ان شركته فقدت إيرادات بمبلغ ملياري دولار بسبب الثورة في ليبيا، وهي قيمة عقود تم إبرامها مع طرابلس، وتتضمن أسلحة وقطع غيار للأسلحة السوفياتية الصنع لدى ليبيا والتي تمثل ٩٠% من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية[٢].

وتتعاظم المصالح الروسية في الحالة السورية، حيث قدرت خسارة روسيا في حالة إلغاء عقودها العسكرية مع الجزائر وسوريا، بأكثر من ٦ مليارات دولار، يضاف إلى هذه الأهمية الإستراتيجية قاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية ،والتي تعتبر قاعدة التموين الوحيد للأسطول الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة، التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما إما بالإلغاء أو التأجيل نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية المشار إليها، وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أية قلاقل في المنطقة ستضر بشكل مباشر بمصالح روسيا.

وأشار لافروف إلى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط ، وان زعزعة الاستقرار هناك، ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها. فروسيا ترى أن

(١) حيدر الشامي، العلاقات الاقتصادية الروسية العربية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٠١.
(٢) وكالة نوفوستي ،٢٠١١/٦/٢٠.

سوريا بمثابة"حجر زاوية" في امن منطقة الشرق الأوسط، وان عدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية ستؤدي حتما إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة، خاصة في لبنان وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها وتمثل تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي.

٢. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كتوجه عام للسياسة الخارجية الروسية، ذلك منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب الصبغة الإيديولوجية للسياسة الروسية. فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال التعاون والشراكة ودون هيمنة مباشرة أو تدخل صارخ في الشأن الداخلي، وهو منحنى يختلف تماما عن نظيره الأميركي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الأميركية من خلال الاحتلال والتدخل المباشر.

٣. خبرة الداخل الروسي الذي تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأكثر حذرا من المد الثوري داخلها ،رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم. فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار، خاصة في منطقة القوقاز الروسية طوال فترة تسعينيات القرن الماضي، وحتى الاستفتاء على الدستور الشيشاني عام ٢٠٠٣، واستخدمت القوة بشدة للقضاء على ما أطلقت عليه التمرد الشيشاني، ولا يمكنها انتقاد نظم تستخدم ذات الأسلوب لقمع المعارضة في الداخل، كما شهدت روسيا احتجاجات من آن إلى آخر، مطالبة بمزيد من الحريات والديموقراطية، وكان هناك انتقادات لحزب روسيا الموحدة الحاكم فيما يتعلق بإدارته للانتخابات المحلية التي أجريت في آذار ٢٠١٠، والتي أثارت تحفظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديموقراطي وحزب روسيا العادلة، التي اتهمت السلطات المحلية وحزب روسيا الموحدة بتزوير نتائج الانتخابات، ومن ثم فان تأييد الثورات في الخارج قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما نظام القائم برمته.

٤. موقف القوى الإقليمية وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي: فالموقف الروسي يتأثر بمواقف القوى العربية والفاعلة إقليميا، وردود أفعالها المتوقعة تجاه ما تنوي موسكو اتخاذه من خطوات، وعلى سبيل المثال، فقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى انه :"بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي التي تعتبر طرابلس عضوا في كليهما، فان موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات جديدة"، ولا

شك أن ترحيب عدد من الدول العربية بالقرار ١٩٧٣ بل ومشاركة بعضها في عمليات حلف الأطلسي ضد ليبيا، كان أحد العوامل التي دفعت روسيا إلى عدم رفض القرار.

وكان لموقف كل من الكويت والإمارات وقطر خلال الأزمة الليبية والإجماع على الحظر الجوي داخل مجلس التعاون الخليجي، وأيضا قرار الجامعة العربية الذي جرد الشرعية من القذافي واعتبار المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي لليبيين كبير الأثر على الموقف الروسي.

٥. مواقف القوى الدولية وتراكم الخبرة فيما يتعلق بالموقف من الثورات العربية خاصة ليبيا وتأثيرها على الموقف الروسي من الحالة السورية. فقد وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس مديديف، نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين، الذي ندد بالقرار ورأى انه خاسر ومدمر، لأنه يسمح بكل شيء ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة.

وأوضح استطلاع للرأي أن ٩٠% من الروس يوافقون بوتين الرأي .كما دعا الدوما مجلس الأمن، إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكان المدنيين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا وكندا وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية التي تلحق أضرارا بالبنى التحتية المدنية الليبية وتؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدميين.الأمر الذي أحدث تحولا واضحا في الموقف الروسي تجاه ليبيا ودفع الرئيس مديديف للدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن "بنصه وروحه وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول". واعتبار عمليات حلف الأطلسي تدخلا سافرا في شؤون الدولية الليبية.

وفي ختام اجتماع مجلس روسيا – الناتو في بروكسل في ٢٩ آذار طلب مندوب روسيا الدائم لدى حلف شمال الأطلسي ،ديمتري روجزين، من الناتو، تطبيق قرار مجلس الأمن حرفيا دون التفنن في تفسيره وتنفيذه، وأوضح لافروف، أن نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربية التي تخضع للعقيد معمر القذافي في حال تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي لدى محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدولي الذي يضمن حظر الطيران العسكري الليبي دون تجاوز ذلك.

وأشار إلى الدعم العسكري الذي تقدمه دول الناتو للثوار والذي تجاوز من وجهة نظره الأطر المحددة لنظام حظر الطيران العسكري الليبي[١]. مشيرا إلى أن الناتو قصف ليبيا أطول مما قصفت يوغسلافيا . التي قصفت ٧٨ يوما بينما ليبيا جرى قصفها أكثر من خمسة أشهر، كذلك انتقد غروشكو نائب وزير الخارجية الروسي، عمليات الناتو في ليبيا، مشيرا إلى أن"قمة الحلف في لشبونة تشرين الثاني ٢٠١٠، أقرت العقيدة الإستراتيجية للحلف، والتي تضمنت وعودا باحترام ومراعاة قواعد القانون الدولي في عملياتها. إلا انه مع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وبذلك فإنها تضع مصداقية التزامات لشبونة موضع شك"[٢].

ولا شك، أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا وتطبيقه وفق أهوائهم، اثر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى جر موسكو ورفضها سيناريو التدخل الأميركي، تحت مظلة حلف شمال الأطلسي في الحالة السورية.

لقد أيقنت روسيا من الدرس الليبي وقبله العراقي والإيراني، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب مع حجم الخسائر التي تلحق بها جراء التدخل الأميركي في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، والنيل أيضا من صورة روسيا ومصداقيتها كحليف أو شريك يعوّل عليه، لذا فان احتمال تكرار القيادة الروسية لأخطائها في الحالة السورية يبدو ضعيفا، بخاصة وان روسيا قد استعادت مكانتها كقوى كبرى، وتستطيع مقاومة الضغوط الأميركية ورفض الانصياع للإرادة الأميركية، بل والوقوف بوجه المخططات الأميركية كما حدث في أزمة اوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨.

فروسيا تقف موقفا أكثر وضوحا وشدة في وجه محاولات التدخل الغربي من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سوريا وهناك إصرار من جانبها على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم،ويدعم هذا التوجه أهمية سوريا الإستراتيجية بالنسبة لروسيا وخصوصا العلاقات بين البلدين مقارنة بأي من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.

(١) وكانة نوفستي ٢٠١١/٧/٧.
(٢) وكالة نوفوستي ٢٠١١/٦/٣.

المطلب الثاني: تداعيات الموقف الروسي/ يمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين :

اولا:مسار الثورات العربية : تبرز محدودية التأثير الروسي الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة عوامل يتعلق الأول منها بالثورات العربية ذاتها. فقد اندلعت هذه الثورات بإرادة شعبية خالصة، ونتيجة احتقان اقتصادي وسياسي واجتماعي وشعور عميق بالمرارة والظلم لدى الغالبية العظمى من شعوب المنطقة ؛ ومن ثم فان دور أي دولة أو فاعل خارجي في التأثير على مسار هذه الثورات، يظل دورا محدودا وبظل مسار الثورات ومدى نجاحها من عدمه رهن بإرادة الشعوب ومدى إصرارها على التغيير، ومساندة القوى الداخلية الفاعلة والمؤثرة وفي مقدمتها الجيش.

وتعتبر هذه المحدودية، ابرز ما يكون في الموقف الروسي، ذلك في ظل التحفظ الشديد الذي تبديه موسكو، حيث ترفض روسيا التدخل المباشر لدعم طرف ضد آخر، وكان ذلك جليا في حالة كل من تونس ومصر والبحرين واليمن، ورغم أنها رفضت العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين في ليبيا وسوريا، فإنها لم تتدخل لدعمهم، واستمرت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة، باعتبارها الممثل الشرعي للبلاد. بل أنها دعمت على نحو واضح النظام السوري في مواجهة المعارضة الذين تعتبرهم معارضة مناوئة لنظام الرئيس بشار الأسد وتعتبر أن من بينهم إرهابيين.

وفي تصريح لوزير الخارجية ،سيرغي لافروف، أشار فيه إلى أن"السلطات السورية، تكافح ليس ضد المتظاهرين، بل ضد المحرضين والعناصر المسلحة". وأنه" لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح"[١].

في هذا الإطار، يقتصر التأثير الروسي على ما تتخذه روسيا من مواقف داخل الأمم المتحدة ولهذا أهميته على الأقل على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتأثيره غير المباشر على مسار الثورات من خلال إتاحة أو رفض تدخلات دول أخرى،. فقد أتاح موقف روسيا من قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا تدخل الناتو لدعم الثوار ومساندتهم في مواجهة كتائب القذافي، في حين عرقل الموقف الروسي العقوبات الدولية على سوريا والتدخل الخارجي لمساندة المعارضة في مواجهة النظام، الأمر الذي افقد روسيا الكثير من شعبيتها في الشارع

(١) وكالة نوفستي ٢٠١١/٦/١٥.

السوري التي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي والشرعية الدولية، خاصة في القضية الفلسطينية والأزمة العراقية والأزمة السودانية.مما أدى إلى اندلاع مظاهرات بتاريخ ٩/١٣/ في بعض المدن السورية تحت شعار "ثلاثاء الغضب من روسيا"، تنديدا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، رافعين شعارات ضد روسيا جاء فيها "لا تدعموا القتلة .... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم النظام يذهب ويبقى الشعب".

وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية حتى أثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان، أحرق متظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا بدلا من أعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي ترفرف في بنغازي، ولم يقتصر هذا الغضب على سوريا، فالمجلس الانتقالي الليبي رأى أن الشجب الروسي لقرار مجلس الأمن بشأن ليبيا، انه دعم لنظام العقيد معمر القذافي ووجه البعض النقد لروسيا بزعم أنها كانت تزود القذافي بصواريخ غراد.

وفي اليمن ينتقد شباب ساحة التغيير المطالبون برحيل علي عبد الله صالح دور موسكو في إحباط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الرئيس اليمني. وربما يغير هذا كله من المزاج العام تجاه روسيا في الشارع العربي، ولهذا كله يظل التأثير الروسي على مسار الثورات العربية محدودا.

ثانيا: مستقبل العلاقات الروسية – العربية : نجحت الثورات في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا انه قد تنجح أيضا في إنها العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة وفي مقدمتها ليبيا وسوريا. كما أنها عصفت بنظم كانت تعتبرها موسكو صديقة أو حليفة، نظرا للتفاهمات والمصالح التي استطاعت روسيا بلورتها مع هذه النظم على مدى عقد ماض.

ولا شك أن هذه التطورات ستؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماما. وبنهاية مرحلة التحوّل سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم والمنافسين، الأمر الذي يؤثر حتما في السياسة الروسية وتحالفاتها . فالمنظفة بأكملها يُعاد رسم خريطة القوى والتحالفات فيها، بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك مع حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي، والذي يعتبر في حد ذاته تحديا مهما يواجه السياسة الروسية، فما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية قامت بها القيادة الروسية لدول المنطقة، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

لا شك أن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية . ويعزز من ذلك حاجة الدول العربية لروسيا كشريك تقني وسياسي.

فهناك آفاق رحبة للتعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البني الصناعية العربية. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال، يضاف إلى ذلك، حاجة الدول العربية للدعم السياسي الروسي بما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن والتأييد للحق العربي، وعليه تعقد آمال الدول العربي في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لا سيما القضية الفلسطينية، فروسيا عضو اللجنة الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه من وجهة النظر العربية تسعى للتسوية السلمية مراعية مصالح كافة الأطراف،وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية، بما في ذلك حركة حماس التي تعدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية، كما إنها أكثر ميلا واستعدادا إلى التعاون مع العالم العربي ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ، مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان اكبر شرق أوسطي ومتوسطي غير متجانس أو محدد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية .

فروسيا أميل إلى ترجمه أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية، تخدم صالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة، ورصيدها التعاوني لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها.وسيكون موقفها من سوريا محكا أساسيا لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه ومصالح شركائه.

المبحث الثاني

روسيا والأزمة السورية

تحوّلت الانتفاضة السورية التي بدأت في آذار/ مارس ٢٠١١ إلى حرب أهلية عنيفة ذات طابع إقليمي ودولي وبلبوس طائفي مذهبي. وفي حين وقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وبلدان الخليج – قطر والمملكة العربية السعودية بشكل خاص – علناً مع المعارضة المسلّحة للرئيس السوري بشار الأسد، عارضت روسيا والصين ممارسة أي ضغوط على دمشق. فيما دعمت إيران الرئيس بشار الأسد مادياً ومعنويا.

ثمّة أمور كثيرة تتوقّف على مواقف وسياسات الحكومة الروسية تجاه التطورات السورية. فبعد عقدين ونصف من زوال الاتحاد السوفياتي، لا تزال روسيا لاعباً دولياً رئيساً بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وتتبنّى موسكو منظوراً عالميا متميزاً يختلف على نحو متزايد عن نظيره الغربي، وهي لا تتوانى عن طرح حلول بديلة لمجموعة من القضايا الدولية. وهو أمر مهم باعتبارها تملك القدرة على عرقلة سياسات الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وتجعلها غير قانونية لجهة القانون الدولي، إذا ما أرادت واشنطن المضيّ قُدُماً من دون الحصول على موافقة مجلس الأمن. لكن، بالنظر إلى ثقل موسكو الدولي، يمكن للتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن سورية أن يمهّد الطريق باتجاه وضع حدّ للصراع.

كما أن موقف روسيا مهم في ضوء موقف الصين، القوة العالمية الصاعدة التي لا تزال متردّدة عموماً في معارضة الغرب وحدها، بشأن القضايا التي لا تؤثّر على مصالحها المباشرة. ومع ذلك، انضمت بكين إلى موسكو أحياناً كثيرة في معارضة قضايا محدّدة، ما سمح لروسيا الاضطلاع بدور قيادي، وبالتالي خلق نمط من المعارضة الصينية – الروسية للولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

وتحظى موسكو في كثير من الأحيان بدعم دولي لجهودها البارزة في الوقوف في وجه واشنطن. وعادة ما يكون دعم مواقف روسيا علنياً لدى عدد من الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعارض سياسات الولايات المتحدة، أو تتشبّث بالقيم التقليدية في العلاقات الدولية، مثل سيادة الدولة وعدم التدخّل، التي تدافع عنها روسيا في مواجهة التدخّل الغربي الإنساني، وهدّدت هذه المعارضة بتقسيم مجلس الأمن بشكل دائم بشأن قضايا السيادة وحقوق الإنسان. وبما أن أكثر الصراعات المسلحة في العالم تحدث داخل الدول وليس بينها – وهو

ما كان عليه الحال في منتصف القرن العشرين ،عندما تمت كتابة ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا الخلاف يمكن أن يشلّ الجهاز الرئيس للهيئة الدولية المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين، أي مجلس الأمن.

ومع ذلك، وفي ظل تراجع الهيمنة الغربية العالمية، ووجود أمور كثيرة في حالة تغيّر مستمر، تقدم روسيا نفسها كثقل موازن للغرب يمكنه أن يؤثّر في شكل النظام الدولي الناشئ، وفي الواقع، تمثّل الخلافات حول سوريا سجالاً بين وجهات نظر مختلفة من النظام العالمي، وقضايا السيادة وحقوق الإنسان، واستخدام القوة، والمسؤولية عن استخدام القوة بدلاً من السماح لصراع ما، بأن يخمد من تلقاء نفسه. يختلف هذا السجال اختلافاً جوهرياً عن التنافس السوفييتي – الأميركي في حقبة الحرب الباردة في الشرق الأوسط، والذي كان أساساً حول الإيديولوجية والهيمنة الإقليمية. والوضع يختلف أيضاً عما كان عليه في الماضي، لأن في سوريا الآن، أزمة دولية تضاف إلى صراع محلي حادّ هو جزء من عملية تعمّ المنطقة بأسرها ،أطلق عليها اسم الربيع العربي، وتجسّد سوريا من نواحٍ عدّة مواجهة في غاية التطوّر في أوائل القرن الحادي والعشرين، ويمثّل التحدّي الذي يؤلّب روسيا ضدّ الغرب والعالم العربي في مجلس الأمن، صعوبة التعامل مع مثل هذه الصراعات على المستوى العالمي. إذ لم يعد بوسع الولايات المتحدة وحلفائها حلّ هذه القضايا وحدهم. إذ تتطلّب الإدارة الناجحة للصراعات وحلّها تعاوناً دولياً وإقليمياً حتى عندما تكون القيم متباينة. وبدوره، يتطلّب التعاون الفعّال في الحدّ الأدنى، أن تتفهّم الأطراف بوضوح دوافعها وأهدافها، وخصوصاً روسيا.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية – السورية : تأثّر موقف موسكو تجاه التطورات في سوريا بالدروس المستفادة من الأزمة الليبية، لكن الروس ليسوا غرباء عن سوريا. فمنذ ستينيات القرن الماضي وحتى أوائل تسعينياته، حافظت موسكو على علاقات وثيقة شبيهة بالتحالف مع دمشق إبان حقبة الرئيس الراحل حافظ الأسد الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ٢٠٠٠. وفي العام ١٩٨٠، وقّعت موسكو ودمشق معاهدة نصّت على التشاور في حال وجود تهديد للسلام، وعلى التعاون العسكري.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كانت سوريا في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث الأهمية بين الدول العربية المنخرطة في الصراع مع إسرائيل، وهو الصراع الذي كان مظهراً أساسياً للمواجهة الأوسع في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، وعلى مدى ربع قرن في أعقاب حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ التي احتلت

فيها إسرائيل مرتفعات الجولان السورية، دعم الاتحاد السوفييتي دمشق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعلى الرغم من أن الرئيس حافظ الأسد، اعتمد بشكل كبير على الاتحاد السوفييتي، فقد ظل الآمر الناهي في الداخل السوري وفي الخارج القريب. ففي العام ١٩٧٦، دخلت القوات السورية لبنان، وظلت لمدة ثلاثين عاماً.

عندما اتجه الرئيس المصري آنذاك أنور السادات إلى المعسكر الأميركي في العام ١٩٧٢، أصبحت سوريا الحليف الفعلي السوفييتي الرئيس في الشرق الأوسط، واحتفظت بهذا الوضع حتى العام ١٩٩١. لم تكن كل أسلحتها تقريباً سوفييتية الصنع وحسب، بل استضافت سوريا أيضاً ما يصل إلى ٦٠٠٠ من المستشارين والفنيين العسكريين السوفييت، وكذلك الموظفين المدنيين، وقد تخرّج عشرات الآلاف من الطلاب السوريين من الجامعات والكليات والأكاديميات العسكرية السوفيتية، وتزوج الكثيرون منهم أيضاً من مواطنات سوفياتيات.

وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، استمرّ عدد من المستشارين العسكريين، الذين يمثّلون الاتحاد الروسي حالياً، في تقديم خدماتهم للحكومة السورية. وأصبحت طرطوس، وهي مرفأ سوري كان يستخدمه السرب الخامس في أسطول البحر المتوسط السوفييتي خلال الحرب الباردة، المرفق الروسي الوحيد للإمداد البحري خارج الاتحاد السوفييتي السابق. واصلت موسكو تسليح سوريا، على رغم من أنها ألغت في العام ٢٠٠٥ مبلغ ١٠ مليارات دولار من ديون سوريا التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والبالغة ١٣ مليار دولار، بهدف بيع أسلحة جديدة إلى دمشق[١]، مع ذلك، لم تكن دمشق آخر حلفاء روسيا في الشرق الأوسط. فقد انسحبت موسكو من المنافسة الجيو سياسية في المنطقة في وقت مبكّر من العام ١٩٩٠. حين ابتعد الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف ووزير الخارجية إدوارد شيفرنادزة عن حليفهم الآخر في العراق صدام حسين، الذي غزا الكويت وضمّها، وسمح لقوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة بهزيمة قوات صدام حسين في حرب الخليج الأولى، في خريف العام ١٩٩١، وقبيل تفكّك الاتحاد السوفيتي رسمياً، أعادت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

منذ ذلك الحين، استرشد الوجود الروسي في المنطقة بمزيج من المصالح التجارية والمخاوف بشأن الدعم الآتي من المنطقة للمسلحين والإرهابيين في شمال القوقاز الروسي، وأيضاً بشأن معالم الجذب الروحي المكتشفة حديثاً في الأراضي المقدسة والشواطئ الطبيعية

(١) فؤاد موسى، العلاقات الروسية السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٤.

للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج. فثمّة رقمان يشيران إلى قصة تحوّل وجود موسكو في المنطقة. فعندما حوّل أنور السادات ولاء مصر من موسكو إلى واشنطن، أعاد ما لا يقل عن ٢٠ ألف مستشار عسكري سوفييتي إلى بلادهم، وعندما أطاحت الثورة المصرية بالرئيس حسني مبارك، وريث أنور السادات، بعد ما يقرب من أربعين عاماً، تقطّعت السبل بأكثر من ٤٠ ألفاً من المصطافين الروس في الغردقة وشرم الشيخ والمنتجعات المصرية الأخرى، لكن هؤلاء واصلوا قضاء عطلاتهم، سواءٍ كانت هناك ثورة أم لا[١]، وفي الواقع، ينطلق تحليل المقاربة الروسية تجاه سوريا من أربعة مستويات: الحسابات القائمة على النظام الدولي المتغيّر، وآثار الربيع العربي، والمصالح المادية في سوريا، ودور الدين، والقاعدة العسكرية في طرطوس.

اولا:القراءة الروسية للنظام الدولي: في المستوى الأول، يظهر القلق الروسي بشأن النظام الدولي واضحا، إذ غالباً ما يشير المسؤولون الروس إلى ميثاق الأمم المتحدة، لاسيّما دعمه للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في حين كان الاتحاد السوفييتي يدافع لغوياً فقط عن ميثاق الأمم المتحدة، ويعتمد بدلاً من ذلك على قوته العسكرية وعلى السيطرة السياسية – الإيديولوجية لإمبراطوريته العالمية الواسعة، ولم يعد الاتحاد الروسي الذي يصغره كثيراً في حجمه، وينظر إلى مجلس الأمن والقانون الدولي التقليدي، باعتباره حصناً للنظام العالمي، وتصرّ موسكو على ضرورة أن يركّز مجلس الأمن على المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن عليه الامتناع عن دعم الأطراف المتقاتلة في صراع داخلي، كما هو الحال في سوريا.

لكن روسيا تقبل، من حيث المبدأ، حدوث تغيير تدريجي وتوافقي في القانون الدولي. وهي تعترف رسمياً بمسؤولية الحماية، أي المبدأ القائل إن اعتبارات حقوق الإنسان، يمكن أن تجعل التدخّل العسكري من قبل الأمم المتحدة أو أحد أعضائها ضرورياً. في الواقع، كانت موسكو قد أشارت إلى ذلك المبدأ خلال الحرب القصيرة مع جورجيا في العام ٢٠٠٨، والتي خاضتها معها شكلياً دفاعاً عن سكان أوسيتيا الجنوبية[٢]، حتى عندما تتم الموافقة على التدخّل لأسباب إنسانية على النحو الواجب، ينبغي أن تقتصر العملية العسكرية، برأي موسكو، على حماية المدنيين، وليس تغيير النظام أو مساعدة المعارضة المسلحة في قتال

(١) فؤاد موسى، المرجع السابق، ص٣٥.
(٢) منعم الآغا،روسيا وجورجيا وثنايا القانون الدولي، ملحق الأهرام الدولي، القاهرة، ١٥-١٢-٢٠٠٨ .

النظام، ويجب ألا يتحوّل التغيير التدريجي في المهمة إلى تورّط مباشر في الحرب الأهلية المحلية. قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "نحن لسنا في وارد تغيير النظام"، مضيفاً أن مجلس الأمن "لا يتعامل مع الثورات"[١]. ويثني الروس على عمليتهم القصيرة في جورجيا في العام ٢٠٠٨، في حين لم يؤدّ الزحف من مناطق النزاع في جنوب أوسيتيا وأبخازيا إلى جورجيا ذاتها، إلى الأطباق على تبليسي والإطاحة بالحكومة الجورجية، كما كان يخشى الكثيرون في الغرب.

يصرّ الروس أيضاً على ألا يكون هناك أي استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها من هذا القبيل، إلا عندما يقرّر مجلس الأمن، حيث تمتلك موسكو حق النقض (الفيتو)، إذ إن الفشل في البحث عن/أو الحصول على مثل هذا التفويض، يجعل التدخّل غير مشروع، من وجهة النظر الروسية. وتصرّ موسكو على أن استخدام القوة في العلاقات الدولية، يجب ألا يقتصر الحصول على التفويض اللازم فقط، بل يجب أن يشرف عليه ويراقبه عن كثب مجلس الأمن طيلة الفترة التي تستغرقها العملية[٢]، ن الإدارة العالمية المثالية، من وجهة نظر موسكو، مبنيّة على التوافق بين القوى العظمى: هذه هي فكرة روزفلت بشأن رجال الشرطة العالميين. إذ إن التعددية القطبية التي يتم التباهي بها هي مجرّد أحدث تكرار للمفهوم الذي تجسّد للمرة الأولى في حقبة الوفاق الأوروبي المعروف أيضاً بنظام فيينا للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، والذي شعرت من خلاله الإمبراطورية الروسية بالاطمئنان التام[٣].

ثانيا:الحراك العربي: إن تقييم الحكومة الروسية للتطورات في سوريا، وعلى نطاق أوسع، للحراك العربي، الذي أنهى حكم الرئيس حسني مبارك في مصر، وأسفر عن الإطاحة

(١) السفير،بيروت، ٧-١١-٢٠٠٨

(٢) يبدو أن روسيا تعترف بوجود استثناءات لهذه القاعدة. ففي أوسيتيا الجنوبية، تصرّفت روسيا من دون الحصول على تفويض دولي، ما يعني أن موسكو تعتقد أن التدخّل، في بعض الحالات، قد يكون ملحّاً وله ما يبرّره حتى دون وجود ضوء أخضر من مجلس الأمن. وعندها يصبح العمل العسكري خياراً سياسياً مثقلاً بنتائج سياسية وقانونية دولية. راجع مواقف روسيا والغرب في الأزمة الجورجية في : احمد السعيد، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٥ وما يليها.

(٣) فسوريا، من وجهة نظر الكرملين، هي مجرّد حالة أخرى ينشغل فيها الغرب بإدارة عملية تغيير النظام. ففي العراق، نفّذت الولايات المتحدة عملية غزو لإطاحة صدام حسين. وقد عاشت إيران فترة طويلة في ظل تهديد مماثل. في يوغوسلافيا، وأدّت الحملة الجوية لحلف الناتو إلى فصل كوسوفو عن صربيا، وتمت إطاحة سلوبودان ميلوسيفيتش بعد ذلك بوقت قصير، في أول ثورة مما عرف آنذاك بالثورات الملوّنة. وفي الآونة الأخيرة، في ليبيا، اختار الكرملين أولاً عدم معارضة إقامة "منطقة حظر طيران" لإنقاذ الأرواح البريئة، لكنه غضب فيما بعد عندما تحوّلت العملية الإنسانية إلى عملية تغيير للنظام.انظر في ذلك، خليل حسين، النظام الدولي: الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، ٢٠١٢، ص٤٤ .

بالأنظمة في تونس واليمن وليبيا. فمنذ البداية كان المراقبون الروس لمنطقة الشرق الأوسط، أقلّ تفاؤلاً بشكل ملحوظ من نظرائهم الغربيين حول طبيعة واتّجاه التغيير في المنطقة، إذ يمكن تسمية ما يراه الروس بأنها "ثورة إسلامية كبرى"، في حين رأى الأوروبيون والأميركيون في العالم العربي تكراراً للانتفاضات الديموقراطية التي شهدتها أوروبا في العام ١٨٤٨ أو العام ١٩٨٩، كما رسم الروس أوجه تشابه مع ثورتهم التي جرت في العام ١٩١٧، وكان السؤال الوحيد يتعلّق بالشهر الذي يعادل "أكتوبر الأحمر".

ففي مرحلة مبكّرة، خشت روسيا من أن استيلاء الإسلاميين على السلطة سيعقب الإطاحة بالحكام المستبدّين العلمانيين. فقد اعتقدت أن الدول الغربية والليبراليين المؤيّدين للغرب في الدول العربية يمهّدون الطريق للمتطرّفين الدينيين أو حلفاء تنظيم القاعدة. وكانت الإشارات إلى الحراك العربي والديموقراطية في هذا السياق، بالنسبة إلى وزير الخارجية، سيرغي لافروف، مجرّد "حديث أطفال"(١).

لم يكن هناك تقريباً أي ابتهاج في المجتمع الروسي تجاه "انتصارات الشعب" في مصر وتونس، وهما البلدان اللذان أصبحا من المعالم السياحية لكثير من الروس. لكن الخوف يبدو واضحاً في ما يتعلق بسوريا، حيث تتضمّن قائمة معارضي الرئيس بشار الأسد عناصر جهادية، بعضها يرتبط بتنظيم القاعدة، حيث يبدو خطر نشوب حرب طائفية بين السنة والشيعة، والعرب والأكراد، والمسلمين والمسيحيين حقيقياً جداً. وعلاوة على ذلك، تحوي ترسانات الأسد صواريخ وأسلحة كيميائية يمكن أن تجد طريقها إلى خارج البلاد، وتؤجّج الصراعات في أماكن أخرى أقرب هذه المرة إلى حدود روسيا، على عكس ليبيا، وفي حساب التفاضل والتكامل الأوّلي للحكومة الروسية، كان من المرجّح أن يمسك الرئيس بشار الأسد بالسلطة لبعض الوقت، وقد ثبت أن ذلك التقييم كان أكثر دقّة من التنبّؤات الغربية المتكرّرة، بأن أيام الأسد معدودة. كما اعتقد الروس أيضاً أن الإطاحة بالأسد في نهاية المطاف لن تعني نهاية الحرب الأهلية، ولكن بداية المرحلة التالية فيها. وكما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن الحكومة السورية والمعارضة، في هذه الحالة سيتبادلان الأماكن ليس إلا، لكن القتال سيستمر. ووجود مثل هذا المرجل من العنف واسع النطاق على بعد بضع مئات من الأميال عن منطقة شمال القوقاز الروسية المضطربة، ليس بالخبر الطيّب بالنسبة

(١) احمد السيد، المرجع السابق، ص٤٦.

إلى موسكو[١]، خاصة وأنه كان لا يفصلها سوى عام واحد فقط، عن دورة الألعاب الاولمبية الشتوية لعام ٢٠١٤ في سوتشي.

ثالثا: المصالح المادية: المصالح المادية الروسية في سوريا نفسها متواضعة نسبياً، وهي تأتي في المستوى الثالث فقط. إذ توقفت دمشق عن كونها حليف موسكو قبل عقدين من الزمن، عندما انسحبت روسيا من المنافسة الجيو سياسية في المنطقة. وعلى غرار والده، لا يزال بشار الأسد يشتري الأسلحة الروسية. من جهة ثانية، فإن المنشأة البحرية في طرطوس مفيدة للبحرية الروسية، خاصة أنها الوحيدة من هذا النوع خارج الاتحاد السوفييتي السابق، وقد أصبحت الأزمة السورية مناسبة للبحرية الروسية لتذكير الآخرين بوجودها. فمنذ العام ٢٠١١، قامت سفن تابعة للبحرية الروسية بزيارات عدة إلى ميناء طرطوس. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، تجمّعت سفن من جميع الأساطيل الروسية الأربعة في شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية لها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي.[٨] وخلص العديد من المراقبين إلى أن الغرض من التدريبات لم يكن إجلاء المواطنين الروس من سوريا، بل إرسال رسالة مفادها أن البحرية الروسية، بعد استراحة استمرت عشرين عاماً، عادت مرة أخرى إلى المياه الدولية.

هناك أيضا الآلاف من المواطنين الروس الذين يعيشون في سوريا. وهؤلاء في الغالب زوجات مواطنين سوريين، الكثير منهم من ضباط الجيش الذين درسوا في السابق في الاتحاد السوفييتي، ومع ذلك، فإن ثلاثة آلاف منهم فقط مسجّلون بشكل صحيح لدى القنصلية الروسية في دمشق؛ وقد عاد حوالي ١٠٠٠ ممن يحملون جوازات سفر روسية إلى روسيا منذ بداية الحرب في سورية، ولكن الغالبية العظمى ظلوا فيها. وبما أن سياسة موسكو الخارجية الآن تولي المزيد من الاهتمام، قولاً وفعلاً، لرفاهية المواطنين الروس في الخارج، فهذه بالتأكيد مسألة لا يمكن تجاهلها[٢].

كانت موسكو أكثر حذراً في ما يتعلق بحوالي ٢٠٠ ألف من الشركس تقريباً، الذين لجأ أجدادهم إلى سوريا وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، هرباً من الغزو الروسي لشمال القوقاز. في خضمّ الصراع السوري، وقدّم آلاف عدة من هؤلاء الأشخاص المهجّرين، طلبات للحصول على إذن لإعادة توطينهم في شمال القوقاز الروسي. ومع ذلك،

(١) راجع صحيفة الحياة،٢٠١٣/١٠/١٧.
(٢) فؤاد موسى، مرجع سابق، ص٣٨.

سمحت الحكومة الروسية بعودة عدد قليل من الأشخاص فقط، ذلك من باب الحرص على عدم تصعيد الوضع العرقي – السياسي المعقّد في شمال القوقاز[١].

رابعا:مبيعات السلاح: عندما نتحدث عن المصالح الحيوية الروسية السورية، فإن أول ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن العلاقات التجارية القائمة بين البلدين، ومن ضمنها مشتريات سوريا من السلاح الروسي. اذ تبلغ التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومئة مليون دولار، وفق إحصاءات العام ٢٠١٠، وتتخلّف عن التبادلات الروسية مع تركيا وإيران وإسرائيل ومصر. لكنها ترتدي مع سوريا أهمية خاصة، نظرًا إلى العقود المبرمة مع الشركات الروسية المتخصّصة بصناعة الأسلحة، حيث تعتبر سوريا شريكًا أساسًيا لروسيا في مضمار استيراد السلاح الروسي، سواءً في زمن الاتحاد السوفيتي، أو مع روسيا الاتحادية بعد تفكّك الاتحاد[٢]. وتجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا بعدما توصّلت الدولتان إلى إتفاقات حول الديون المترتّبة من الفترة السوفيتية العام ٢٠٠٥، وبقرار من الرئيس فلاديمير بوتين، تم شطب ما يقارب ٨٠ % من الديون التي تجاوزت ١٣ مليار دولار أميركي، تجدّدت عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا، خصوصًا مع الشركات الروسية التي تأثّرت بعملية شطب الديون السابقة. وبلغت الواردات السورية من السلاح الروسي ٨ % من مجموع الصادرات الروسية، وهي في المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، ولكنها عادت وتقدّمت إلى المرتبة الثانية العام ٢٠١١، حيث بلغت وارداتها ١٥ %، أي أنها حلّت مباشرةً بعد الصين التي استوردت ٣٩ % من مجمل صادرات الأسلحة الروسية خلال العام المذكور[٣].

تستورد سوريا من روسيا طائرات "ميغ ٢٩" المقاتلة وطائرات التدريب "ياك ١٣٠"، وصواريخ دفاع ارض جو من طراز "بانتسير" و"بوك–م٢" أو ما يعرف غربيًا بـ "سام١٧"، بالإضافة إلى دبابات "ت٧٢" وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طرازي "ياخونت وباستيون». وقدّرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب ستة مليارات دولار. وكانت موسكو تتوقّع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا، بنسبة تعوّض فيها ما خسرته من توقّف عقودها مع ليبيا بعد الثورة[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص٣٧.

(2) The New York Times, For Syrian, Reliant on Russia for weapons.www.nytimes.com/2012/02/19/world/middleast/for-russia-and-syria...

(3) Wikipedia Encyclopedia, Economy of Syria-Foreign debt.

(٤) Ibid.

تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع الإصرار على سياساتها، وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصّل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حلّ يؤمّن لها استمرار احترام مصالحها في سوريا، وفي مقدمها تجارة السلاح. لكن، ليس هناك من خطر على المشتريات السورية من روسيا في المديين القريب والمتوسط، حيث تستمر حاجة سوريا إلى شراء المعدّات العسكرية، وقطع البدل والصيانة لمختلف المنظومات الدفاعية التي تملكها منذ عقود، ثمة مؤشرات أن لروسيا مجموعة من المصالح والضمانات التي تريد تحقيقها قبل تغيير مواقفها، وبالتالي الانخراط في حل الأزمة السورية عبر:

١- الحصول على ضمانات من المعارضة السورية، بالتزام هذه الأخيرة تنفيذ كل العقود والبروتوكولات المعقودة، ومنها استمرار شراء السلاح الروسي.

٢- تتطلّع موسكو إلى الحصول على مكافأة كبيرة لقاء تبديل موقفها، من خلال توقيع عقود جديدة لشراء الأسلحة الروسية من قبل الكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث سبق لهاتين الدولتين أن استوردتا السلاح الروسي.

٣- تصمّم موسكو أن تحصل على المكافأة الكبرى على انخراطها في الحل من خلال فتح السوق السعودية أمام صادراتها من الأسلحة، ويمكن أن يشكّل انفتاح هذه الأسواق الكبيرة أمام تجارة السلاح الروسي، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول الخليجية على تسديد قيمة العقود مباشرةً، المكافأة التي تبحث عنها موسكو للانخراط في حل دولي ينهي الأزمة السورية.

خامسا: قاعدة طرطوس البحرية: عندما نتحدّث عن المصالح الإستراتيجية والعسكرية الروسية في سوريا، فإن القاعدة البحرية في طرطوس تأتي في رأس قائمة هذه المصالح، حيث تشكّل القاعدة البحرية الوحيدة التي ورثتها روسيا من الفترة السوفيتية في البحر المتوسط، والتي لا تعترف روسيا بها كقاعدة بحرية لأسطولها بل تصفها بأنها نقطة دعم لوجستي وتقني. وبالفعل فإن روسيا تستعملها كالقاعدة الوحيدة المتوافرة لها لإصلاح سفنها وتموينها في المتوسط، جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع سوريا في العام ١٩٧١. وبإمكانها بعدما تمّ تحديثها أن تخدم أربعة مراكب متوسّطة الحجم من خلال رصيفين عائمين بطول مئة متر[١]. وكان لدى السوفيات في السبعينيات قواعد بحرية في مصر وأثيوبيا وفيتنام، ولكن لم

(1) Naval facility in Tartus». en.wikipedia,org/wiki/Russia_naval_facility_in_tartus
www.thediplomat.com/flashpoints=blog/2012/02/21/russian-syrian-naval-bas

يبق منها سوى قاعدة طرطوس، ذلك ما يعطيها أهمية خاصة، لا بل إستراتيجية بالنسبة للمراكب البحرية الروسية العاملة في البحر المتوسط، وما يؤكّد ذلك إصلاح المراكب الروسية التي جرت في هذا المرفأ خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، والتي شملت مراكب من أسطول البحر الأسود ومراكب من أسطول البلطيق التي انتشرت عملانيًا في المتوسط أو في البحر الأحمر والقرن الإفريقي في مهمّات لمكافحة القرصنة البحرية في هذه المناطق(١).

وتستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمّات أخرى، أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلّحة السورية، وهي ترتدي أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظلّ الأحداث الراهنة، سواءً لاستمرار عمليات شحن المعدّات الروسية إلى سوريا أو لتسهيل إجراء عمليات إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف والتطوّرات إلى ذلك(٢).

تحدّثت بعض التقارير الصحافية عن قيام روسيا في الفترة التي سبقت أحداث الربيع العربي، ببذل أقصى جهودها لعقد اتفاقات مع كل من ليبيا واليمن من أجل استئجار قاعدة بحرية تصلح كقاعدة لوجستية لدعم عمليات "المارينز" الروسي، ولكن دون أي نتيجة. من هنا تظهر أهمية قاعدة طرطوس للعمليات البحرية الروسية في البحر المتوسط والبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، بحيث لا يمكن لموسكو الاستغناء عنها، طالما لا تتوفر لها أي قاعدة أخرى بديلة في المناطق المذكورة. بالمقابل تفترض الطموحات الروسية إلى الاضطلاع بدور القوة العظمى والوصول إلى المياه الدافئة، وجود قواعد لها في هذه المناطق.

لا بدّ من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسوريا، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط مع انفراط الاتحاد السوفياتي، ما أضعف موقفها وتأثيرها في الجيوبوليتيك الإقليمي والمتوسطي. وكانت العلاقات الروسية– السورية قد تدهورت في عهد الرئيس بوريس يلتسن، حيث اتهمته سوريا بالانحياز ضد المصالح العربية، وبرفضه إجراء أي تسوية للديون السورية العالقة من زمن الاتحاد السوفيتي(٣).

(1) Russia may use Tartus naval base for anti-piracy mission،www.rusnavy.com/news/navy/index.php?ELEMENT_ID=16534.
(2) Institute for the study of war, Russian naval base Tartus», July 31, 2012.
(3) Mark Katz, Putin's foreign policy toward Syria. www.digilib.gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf

بدأت العلاقات بالتحسّن بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في بداية القرن الحالي، وخصوصًا بعد إتفاقية تخفيض الديون بنسبة ٨٠ % التي عقدها الرئيس فلاديمير بوتين مع سوريا العام ٢٠٠٥، وما يدلّ على تنامي علاقات التعاون والصداقة بين البلدين يتمثّل بالزيارات الثلاث التي قام بها الرئيس الأسد إلى موسكو في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها الرئيس مدفيديف إلى دمشق في العام ٢٠١٢، والتي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس روسي إلى سوريا. وكان من النتائج السياسية البارزة لهذا التحسّن الذي طرأ على العلاقات، أن دعمت سوريا بقوة الموقف الروسي في حربي الشيشان وجنوب أوسيتيا(١).

ولا تقتصر الحسابات الروسية لدعم سوريا على أهمية قاعدة طرطوس أو على نموّ العلاقات الثنائية، بل تستند أيضًا إلى قراءات وحسابات جيو– استراتيجية، حيث ترى موسكو، أن إسقاط النظام في سوريا يعتبر مقدّمة لإسقاط النظام في إيران، ويشكّل ذلك خسارة إستراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفيها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط. كما سيؤثّر حتمًا على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد، كقوة رئيسة في التوازنات الدولية الجديدة، خصوصًا في ظلّ تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق، ومع اقتراب موعد الانسحاب من أفغانستان.

فالتواجد العسكري الروسي في سوريا، الذي بات يتخذ نقلات نوعية في العديد والعتاد، لا يعني بالضرورة فقط كما يفسره البعض، انه دعم مباشر للقوى العسكرية النظامية وسياساتها الداخلية، بل يمكن أن يُفسر أيضا، بأن موسكو قد اتخذت قرارات من نوع استراتيجي، مرتبطة بسياسات دولية وليست مجرد دعم نظام أو فئة سياسية محددة، وما يعزز ذلك المسار، نوعية التعاطي الروسي مع الملفات السورية، ومن بينها مثلا ملف السلاح الكيميائي الذي كان لروسيا دور أساسي في إغلاقه، والتي حصلت دمشق في مقابله على وضع سوريا تحت المظلة النووية الروسية(٢).

(1) Margaret Klein, Russian's policy: on the way to Isolation. www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-2012-russia's-policy-on-syria-klein.pdf

(٢) خليل حسين،روسيا والعودة العسكرية إلى الشرق الأوسط،مجلة مقاربات،بيروت، العدد ٣٣،٢٠١٥، ص١٢.

فموسكو نشرت أعدادا إضافية من مستشارين وفنيين عسكريين في قاعدة طرطوس، وبحسب تقارير غربية، فان الانتشار تمدد إلى مواقع ومناطق محاذية تقدر الأوساط نفسها، أنها ستكون بيئات عسكرية إضافية روسية على ساحل المتوسط، ما يعزز الاعتقاد أيضا أن لموسكو برامج إقليمية خاصة ابعد من مسألة دعم عسكري لوجستي وحتى قتالي للقوة النظامية السورية، وفي موازاة ذلك السلوك المدفوع بهاجس العودة إلى الشرق الأوسط، ثمة ديناميات متسارعة في العلاقات الأمنية والعسكرية الروسية – الإيرانية، وهي ليست بالضرورة أيضا مفصولة عن سياقات العلاقات مع سوريا، بل ثمة ربط موضوعي بها. فثمة حديث عن صفقة طائرات "سوخوي ٣٠" ستعقد لمصلحة طهران، وهي طائرات إستراتيجية ومزدوجة المهمات دفاعيا وهجوميا علاوة على التفاصيل والمزايا المتقدمة التي تتمتع بها، وهي بالمناسبة لا تمتلكها سوى دول قليلة جدا حليفة لموسكو، إضافة إلى صفقة صواريخ أس أس ٣٠٠، التي باتت شبه منجزة بعد اتفاق الإطار الإيراني مع الدول الست بخصوص البرنامج النووي، وهنا يطرح السؤال الأكثر حراجة، هل أن موسكو وضعت إيران أيضا تحت المظلة النووية بعد اتفاق الإطار؟ نظريا ما ينطبق على دمشق من الممكن منطقيا أن ينطبق أيضا على طهران، في المحصلة، ثمة حراك روسي متعدد الاتجاهات في الزمان والمكان المقلقين لواشنطن ولإسرائيل أيضا، وما يعزز ذلك أيضا ارتفاع منسوب تصريحات القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية مؤخرا والمتوجسة من هذا الحراك، الذي اعتبرته تل أبيب خطرا على جبهتها الشمالية في حال ازدياد الاندفاع الجوي الروسي في سماء سوريا[١]، في أي حال من الأحوال، لم تكن موسكو في يوم من الأيام غير مهتمة بمنطقة الشرق الأوسط،، بل سعت بكل ثقلها لتكون طرفا فاعلا في أزماتها ومشاريع حلولها ماضيا ومستقبلا، بل ظلت المنطقة بابا رئيسا لعودتها للنظام العالمي، لكن مراقبة السلوكين السياسي والعسكري الحاليين، يشيران إلى جملة من الأسئلة التي ينبغي التوقف عندها ومن بينها، هل تعتبر موسكو أن ظروف المنطقة مناسبة لهذه الاندفاعة ؟ وهل بمقدورها حاليا الوصول إلى أهداف محددة عجزت عن تحقيقها خلال العقدين المنصرمين مثلا؟ ؟ وهل ثمة فك وربط بين ما يجري شرق أوروبا وتحديدا في البلقان وما يجري في الشرق الأوسط؟ ثمة الكثير من يربط بين أزمات القرم سابقا، وما جرى من حروب امتدت عالميا وكانت حساباتها مرتبطة بحسابات شرق أوسطية.

(١) خليل حسين،روسيا والعودة العسكرية إلى الشرق الأوسط،المرجع السابق، ص١٣.

المطلب الثاني:الأبعاد الإقليمية للموقف الروسي / لم تقتصر العلاقات بين الشعبين الروسي والسوري على فترة الحرب الباردة، وما نتج عنها من فرزٍ سياسي على المستوى الدولي، كما لا يمكن ربطها واقتصارها على توريد السلاح الروسي إلى سوريا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، فالعلاقات قديمة بين البلدين والشعبين، وهي تعود إلى القرن التاسع عشر، ذلك انطلاقًا من العلاقة الخاصة بين الكنيسة الأرثوذكسية في البلدين، وإلى استقرار جالية شركسية أتت من شمال القوقاز الروسي في سوريا في القرن التاسع عشر أيضًا(١).

أولا:الأبعاد الإقليمية:لا يمكن ربط الإصرار الروسي على دعم سوريا بمبيعات السلاح الروسي للجيش السوري فقط، فثمة مجموعة من الاعتبارات والمصالح ذات البعد الدولي والإقليمي، تبرّر ذلك الإصرار، خصوصًا في ظل إدراك القيادة الروسية للأضرار المترتّبة على هذا الموقف في المستويين العربي والدولي، ولعل من أهم الأسباب السياسية التي أوردتها الخارجية الروسية في تبريرها لاستعمال حق النقض ضد مشاريع القرارات الخاصة بسوريا في مجلس الأمن، كان اعتراضها على التفسيرات "الخاطئة" التي اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا، بهدف تبرير تدخّلها العسكري المباشر لقلب نظام معمر القذافي(٢).

كما تبدي القيادة الروسية حرصًا شديدًا على ربط مواقفها تجاه الأزمة السورية ولجوئها إلى استعمال حق النقض بموضوع الحفاظ على مفهوم الدول وحقّها وسيادتها، والذي لا يجيز بالمطلق للدول الأخرى التدخّل في الشؤون الداخلية لدولةٍ ما. وهذا الأمر لا يشمل التدخّل العسكري فحسب، بل يتجاوزه إلى رفض نظام العقوبات الاقتصادية، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن موسكو تدرك مدى التراجع الحاصل على مستوى الشرعية الدولية في احترام حق سيادة الدول، وأن روسيا والدول التي كانت عضوا في الاتحاد السوفيتي باتت معرّضة لتدخّلات خارجية في أمورها الداخلية، ولا يمكن ربط موقف فلاديمير بوتين المتصلّب بالطريقة التي حصل فيها التدخّل الغربي في ليبيا(٣)، فهناك إرث ثقيل من التدخّل الغربي الخارجي في شؤون بعض الدول القريبة جدًا من روسيا، ومنها في جورجيا خلال "ثورة الورود" التي

(1) Syria's civil war destabilizing the Caucasus.www.wsws.org/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html
(2) Lavrov: Russia will not allow Libyan's scenario in Syria www.counterpsyops.com/.../russia_cu.ll-not-allow-libyans-scenario-in-syria.
(3) Reuters, Feb 26, 2012, Russian Putin warns west not to meddle www.reuters.com/article/2012/02/27/45-russia-putin-idUSTRE81Q04K20120227.

شهدتها، وفي أوكرانيا خلال "الثورة البرتقالية" حيث قامت الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية المموّلة من الدول الغربية بدعم الانتفاضتين والمساعدة على إقامة سلطة جديدة موالية للغرب. حدث هذا التدخّل الغربي ما بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ومن ثم عاد وتكرّر في جمهورية قرغيزستان العام ٢٠٠٥ في عملية خلع الرئيس عسكر أكاياف عن السلطة. وقد قلق بعض المستشارين في الكرملين من أن ينتقل "الفيروس البرتقالي" للثورة الأوكرانية إلى روسيا نفسها بهدف العمل على قلب السلطة، لذا اتخذت القيادة الروسية احتياطاتها المسبقة لمواجهة ذلك، من خلال إيجاد منظّمة شبابية روسية مرتبطة بالنظام، يمكن دعوتها للنزول إلى الشارع لمواجهة أي انتفاضة ثورية ضد الحكم، وطلبت السلطات الروسية، ومن باب الحيطة والاستدراك، إلى جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تتلقّى مساعدات من الخارج، ضرورة تسجيل لوائحها لدى دوائر وزارة الداخلية "كعميل أجنبي"[١].

في مراجعة سريعة للمواقف الروسية التي أعلنها السفير الروسي في الأمم المتحدة ،فيتالي تشوركين، نجد أن هناك حججًا متدرّجة من أجل تبرير استعمال روسيا حقّ النقض ضدّ مشاريع القرارات التي تقدّمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية. فقد ربط تشوركين الفيتو الروسي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ ضدّ مشروع قرار يطلب فرض عقوبات على سوريا، بكونه يتعلّق بحق سيادة الدولة، وأن على مجلس الأمن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخّل. وجاء مشروع القرار الدولي الثاني في شباط/فبراير ٢٠١٢ ليعبّر مجلس الأمن من خلاله عن مخاوفه وهواجسه العميقة من مقتل آلاف المدنيين، طالبًا من الجميع وقف العنف، من دون التهديد باستعمال أي إجراءات تدخّل. واستعملت روسيا مجدّدًا حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف، وأن القرار لا يحمّل المعارضين النظام مسؤولية واضحة عن العنف. وجاءت المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في تموز/ يوليو ٢٠١٢ يهدّد سوريا بلجوء المجلس إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع، إذا لم تنفّذ القرارات الدولية السابقة. وقد واجهته روسيا باستعمال حق النقض، على خلفية، أنه يفتح الطريق أمام فرض عقوبات وتدخّل عسكري ضد النظام، وأنه سيخرّب كل ما اتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا[٢].

(1) Russian NGOS receiving foreign funding greet new law to register as foreign agents. www.bellona.org/ancient-20/2/ngo_law_in_force

(2) Russia and China veto Syria sanctions resolution at UN Security Council, the New York Times.www.nytimes.com/2012/07/20/world/middle east/russia-and-china

وفي معرض تحليل المواقف، لا بدّ من ربط الموقف الروسي الداعم لسوريا برؤية روسيا للتطوّرات في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها العلاقات الخاصة والمتينة التي تربطها بإيران، والتي تعتبرها الصديق الأقرب لسوريا وروسيا على حد سواء. فالعلاقات الروسية– الإيرانية مثلا، كانت دائمًا حميمة ومتينة منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي، سواءً في مجال التعاون الاستراتيجي في بحر قزوين أو في المجال النووي والعسكري أو في مجال المساعدة على ضبط الأوضاع في جنوب القوقاز وشمالها، خصوصًا الحركات ذات الخلفية الإسلامية(١).

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التقاطع الحاصل بين بوتين والقيادات الإيرانية حول الكراهية التي يكنّها كل منهما للولايات المتحدة، ولضرورة طردها من منطقة الخليج وإسقاط الأنظمة العربية المتحالفة معها. وهناك أيضًا المخاوف الروسية – الإيرانية من انتشار إرهاب "القاعدة"، حيث يمكن لإيران وروسيا التعاون لضبط الوضع في سوريا والعراق وأفغانستان بعد انسحاب قوات حلف الأطلسي، تعتقد الدبلوماسية الروسية أن مواقفها تجاه سوريا ودول الربيع العربي الأخرى، كانت وما زالت تتّسم بالواقعية السياسية والمدعومة برؤية مستقبلية حول الإرهاب، وسرعة انتشاره ومخاطره بعد سقوط الأنظمة التي تمثّل "الستاتيكو" السياسي والأمني الإقليمي القائم منذ عقود، وتعتقد موسكو أن الوصول المبكّر للجماعات الإرهابية إلى سوريا، ومقتل السفير الأميركي في ليبيا، يدعمان وجهة نظرها وقرارها لحماية سوريا من السقوط تحت ضغط التدخّل العسكري والاقتصادي الغربي(٢).

البند الثاني: الدور الديني: يمثل العنصر الديني لموقف روسيا تجاه سوريا خاصةً، وتجاه الشرق الأوسط بشكلٍ عام عنصرا اضافيا في تشكيل سياساتها الخارجية. فالنسخة المُحافظة من القومية الروسية، التي باتت تمثّل الاتّجاه السائد الجديد للكرملين، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسيحية الأرثوذكسية. وثمّة سعي للارتقاء بالدين كي يصبح محوراً للهوية الوطنية الروسية، كما يجري اعتماد مبادئه الأخلاقية التقليدية كأساس لسياسة موسكو الخارجية.

ففي الآونة الأخيرة أصبح القادة والمسؤولون والعديد من المواطنين العاديين في روسيا، زواراً دائمين إلى الأرض المقدسة، ذلك بفضل نظام الإعفاء من التأشيرات الذي تم اعتماده

(1) Russia, Iran sign agreement to form strategic partnership www.flashtraficblogwordpress.com/2013/02/14/russia-iran-sign-agreements-to-form
(2) Russia beyond the Headlines, «Russia continues pragmatic stance on Syria, January10, 2013. www.rbth.ru/articles/2013/0110/russia_continues_pragmatic_stance

في العام ٢٠٠٨ بين روسيا وإسرائيل. وقد أدّت إعادة تنشيط الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، التي تأسّست في العام ١٨٨٢ وتحظى بدعم الكرملين، إلى تمكينها من المطالبة باستعادة الممتلكات أو إصلاحها في القدس وبيت لحم (والتي فيها شارع باسم فلاديمير بوتين، تماماً مثل غروزني)، وأماكن أخرى، وهو ما أدّى إلى تعزيز وجود روسيا في الأراضي المقدسة. وقد زار البطريرك كيريل، رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، سوريا في العام ٢٠١١، ثم سافر إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن في السنة التالية[١].

في سوريا، كما في مصر والعراق، عبَّر المسؤولون الروس علناً عن قلقهم بشأن سلامة وحقوق الأقليات المسيحية التي علقت في دوّامة الصحوة الإسلامية. فقد قال سيرغي لافروف، خلال حديثه إلى الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية، أن من مصلحة روسيا "بذل كل ما بوسعها لمنع تشكُّل دول تسيطر عليها الجماعات المتطرّفة ويسودها التمييز ضد أي مجموعة عرقية أو دينية". بل ذهب لافروف إلى أبعد من ذلك حين قال""إن الممارسة المستخدمة من قبل أحفاد المسيحيين الأوروبيين في مجال حقوق الإنسان"، "تثبت بشكل متزايد أن الحقيقة ليست هناك"[٢]. هذا الاقتباس يوضح أن ثمّة قناعة لدى الكثيرين في موسكو، بأن أوروبا الحالية ابتعدت كثيراً عن جذورها وبالغت في إباحة التسامح وأنكرت هويتها المسيحية.

ثالثا: علاقات موسكو الأخرى :الموقف الروسي تجاه سوريا تحكمه أيضاً علاقات موسكو مع اللاعبين الآخرين الذين لهم مصالح في المنطقة، بما في ذلك إيران وإسرائيل والغرب. إذ ترى موسكو أن سياسات العديد من الجهات الإقليمية الفاعلة تجاه سوريا، لا تنطلق من مخاوف تلك الدول إزاء معاناة المواطنين السوريين العاديين، بقدر ما تنطلق من رغبة مشتركة لحرمان إيران من أهم حليف عربي لها، وهو سوريا. علاوةً على ذلك، من شأن الإطاحة بالنظام العلوي في سوريا أن يضرّ بإيران بأشكال أخرى أيضاً، ما يؤدّي إلى إضعاف حزب الله في لبنان، الذي يحظى بدعم كلٍّ من طهران ودمشق. وينطبق هذا الأمر على الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر وإسرائيل على حدٍّ سواء. بالإضافة إلى ذلك، سيكون موقف الولايات المتحدة وحلفائها أكثر قوة في أي مواجهة مستقبلية مع إيران في حال سقوط النظام في سوريا. ولا يخفي المسؤولون الروس شكوكهم بأن نشر حلف الناتو بطاريات صواريخ باتريوت على الحدود التركية – السورية موجَّه في الحقيقة ضد إيران وليس سوريا.

(١) سامي عطار، اليقظة الأرثوذكسية الروسية، ملحق النهار، بيروت، ١٧-١٠-٢٠١١.
(٢) ربيع بركات، دور الدين في سياسة روسيا الخارجية، دار ابراج،بيروت، ٢٠١٣، ص٢٣١ .

وتدرك روسيا طبيعة الروابط التي تجمع بين إيران وسوريا، بيد أنها تبنّت وجهة نظر مختلفة كلياً حيال ذلك. ويعتقد الروس أن طهران يجب أن تكون جزءاً من أي حل للقضية السورية. وقد شعرت موسكو بالإحباط نتيجة رفض السعوديين مناقشة الوضع السوري مع إيران، وكذلك جرّاء دعم الولايات المتحدة للموقف السعودي. بالنسبة إلى مراقبي الشرق الأوسط الروس، لا تمارس الولايات المتحدة القيادة من وراء الستار في ما يتعلق بالوضع السوري، بل هي تتبع إلى حد كبير السياسة السعودية، التي تنطلق من أجندة الرياض الإقليمية والمتمحورة حول التنافس السنّي – الشيعي.

لقد فسَّر الروس حقيقة انضمام إسرائيل إلى المعسكر المعادي للرئيس الأسد، بأنها ناتجة عن القلق المتزايد لحكومة بنيامين نتنياهو، بشأن البرنامج النووي الإيراني. وحتى لو كان الروس لا يوافقون على بعض ما يذهب إليه الإسرائيليون في تحليلاتهم تجاه إيران، فإنهم مع ذلك يتفهّمون موقف إسرائيل. والذي يدعو إلى السخرية هو أن الروس، بالنظر إلى تاريخ الحرب الباردة، يُظهرون الآن الكثير من التعاطف تجاه الدولة اليهودية. فقد أصبحت إسرائيل موطناً لأكثر من مليون من المواطنين الروس السابقين الذين لا زالوا يتحدثون اللغة الروسية، كما تواجه الدولتان العديد من التحدّيات المتشابهة ،مثل الإرهاب، والأعداء المشتركين كالجهاديين. وقد زار الرئيس بوتين إسرائيل في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ بعد وقت قصير من تولّيه منصبه، ويتفق معظم الروس والإسرائيليين حول طبيعة الحراك العربي، باعتباره صحوة إسلامية، وليست ديمقراطية.

تتباين وجهات نظر موسكو حيال سياسات مختلف الدول العربية تجاه سوريا. فقد رحَّبت موسكو بجهود الرئيس المصري محمد مرسي لإشراك إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا في عملية التسوية في سوريا. لكن منذ العام ٢٠٠٣، كانت الحركة الأوسع التي ينتمي إليها محمد مرسي، أي جماعة الإخوان المسلمين، على قائمة موسكو للمنظمات الإرهابية، ذلك نتيجةً للأنشطة التي مارستها في شمال القوقاز خلال حرب الشيشان[١]. وقد كانت تلك الحرب الطويلة السبب في جعل موسكو تدرك، أن في العالم العربي بعض بؤر التطرّف الإسلامي التي تشكل خطراً على روسيا وجوارها القريب في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

(١) ميرفت سيد حسنين، روسيا والمنظمات الإسلامية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٠٢ وما يليها.

ترى موسكو، أن الأنظمة الإسلامية الموجودة حالياً في السلطة، بمثابة مناصرين إيديولوجيين للمعارضة السورية، كما ترى أن الأنظمة الملكية المُحافظة في الخليج، تمثّل الحليف الجيو سياسي والطائفي لتلك المعارضة. ووفقاً لوجهة النظر الروسية، كان تصدير التطرّف الإسلامي إلى مختلف البلدان، يمثّل دائماً إستراتيجية بقاء بالنسبة إلى السعودية وقطر.

امتنعت روسيا عن توجيه انتقاد علني إلى الموقف التركي المتشدّد إزاء سوريا، كما تجاهلت تقريباً انتقادات أنقرة للموقف الروسي. لا بل سافر الرئيس فلاديمير بوتين إلى إسطنبول في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، لإثبات حسن النيّة تجاه رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان، وإبرام صفقات تجارية جديدة مع تركيا(١).

بالكاد فهم الروس حقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا كانتا تميِّزان بين روسيا والصين، حيث تنظران إلى بكين نظرةً أكثر ايجابية. وقد استخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد مشروعي قرارين في مجلس الأمن. لكن في حين كان موقف روسيا بشأن سوريا صريحاً، اتّسم موقف الصين بدرجة أكبر من الصمت، إذ كان اهتمام موسكو منصبّاً في معظمه على النظام العالمي، في حين ركّزت بكين على مصالحها الخاصة. وكانت مخاوف الصين في الشرق الأوسط تتمحور بشكل رئيس حول إمدادات الطاقة، الأمر الذي جعل بكين تولي المزيد من الاهتمام لطروحات المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. في الوقت الذي قام الصينيون بالالتفات مجدّداً إلى مصالحهم في المناطق المحيطة بهم، كما هو الحال في بحرَي الصين الشرقي والجنوبي، بدا جليّاً أنهم رأوا، أنه ليس من الحكمة إرهاق علاقاتهم الدبلوماسية مع الغرب عبر إضافة صراع في دولة بعيدة لا تحظى بأهمية تُذكر بالنسبة إليهم، فضلاً عن أنهم لا يفهمونها بشكلٍ جيد. وبعكس روسيا، امتنعت الصين عن الدخول في جدلٍ معلن مع الغرب بشأن سوريا. وردّاً على ذلك، عمد الأميركيون والأوروبيون بهدوء إلى عدم توجيه اللوم إلى بكين، وركَّزوا انتقاداتهم على موسكو وحدها.

رابعا:تحولات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية: في بداية الأزمة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١، اعتبرت الحكومة الروسية أن النظام في سوريا صديقاً لكنه بعيد ويواجه تحدّياً من قبل مجموعة متنوّعة من المحتجين. وقد أدركت بطبيعة الحال أن سوريا تعاني العديد من

(١) صحيفة الحياة، لندن،٧-١٢-٢٠١٢.

المشاكل الجيو سياسية المماثلة لتلك التي تعاني منها تونس ومصر، والمتمثّلة بنظام أمضى وقتا طويلاً من الزمن في السلطة، وأخفق في إحداث تغييرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديموقراطية. وخلص خبراء الحكومة الروسية منذ وقت مبكّر، إلى أن نتيجة الأزمة السورية ليست قدراً محتوماً، بل رأوا أن الرئيس بشار الأسد يستطيع الصمود في وجه أعدائه لفترة طويلة إلى حدّ ما.

خلال الأشهر الستة الأولى، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوازي مع العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا. وهكذا، فقد أصبح الهمّ الرئيس لموسكو يتمثّل في منع تكرار حدوث السيناريو الليبي في سوريا. وبعد التغيير الكلي الذي طرأ على موقف واشنطن إزاء ليبيا خلال آذار/ مارس ٢٠١١، لم يكن ثمة يقين بأن الولايات المتحدة لن تفكر في شنّ هجومٍ ما ضد القوات الحكومية السورية.

وسعياً منها لانتهاج سياسة عملية تفضّل موسكو التعامل مع الحكومات الممسكة بالسلطة لا مع معارضيها، لا سيّما في البلدان غير الديموقراطية. من الواضح أن موسكو فضّلت بقوة الحكومة القائمة في دمشق على المعارضة. وقد اعترف المسؤولون الروس سرّاً بأن الحكومة السورية قمعيّة بلا شك، لكنها لا تتفوّق في ذلك كثيراً على معظم الأنظمة الموجودة في المنطقة. فهي على الأقلّ، برأيهم، حكومة علمانية وتشكّل حصناً منيعاً في مواجهة التطرّف الإسلامي والإرهاب من نمط إرهاب تنظيم القاعدة(١).

لم يكن الروس معجبين أبداً بالمعارضة السورية، وعموماً يشعر الكرملين بالكراهية تجاه الثورات من حيث المبدأ، كما أنه يقدّم روسيا بوصفها مدافعاً قوياً عن الوضع الراهن، وقد عبَّرت موسكو عن رفضها تقريباً لذلك الجزء من المعارضة السورية المكوَّن من سياسيين سابقين ومثقفين موالين للغرب، ممّن يقيمون منذ زمن بعيد خارج سوريا ولا توجد لديهم أي روابط تُذكر في داخل البلاد، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، الذي شكّل جزءاً من تجمّع أوسع للمعارضة، في حين كانت نظرة الروس أكثر دفئاً تجاه معارضي النظام من المعتدلين والعلمانيين الموجودين داخل البلاد الذين قبَّلوا الحوار مع السلطات، مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديموقراطي.

(١) رشيد قواص، الحيرة الروسية في الأزمة السورية، اللواء، بيروت، ١٢-٧-٢٠١٣.

في المقابل، نظر الروس إلى متطرّفي الجيش السوري الحر الذين يريدون إسقاط نظام الأسد بالقوة بوصفهم مجموعة خطيرة. تضم هذه المجموعة بعض الديموقراطيين لكن نسبة الإسلاميين بين صفوفها أكثر بكثير. وقد رصدت موسكو، في وقت مبكّر، وجود أنماط على غرار تنظيم القاعدة كامنة بين صفوف المعارضة السورية. ومع استمرار الصراع، يخشى الروس من أن تصبح لهؤلاء المقاتلين اليد العليا بين معارضي النظام(١).

طوال فترة الصراع، رأت موسكو أن المعارضة المتطرفة تسعى باستمرار لاستفزاز الحكومة وجرِّها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، على نحو يجلب أكبر قدرٍ من المعاناة للسكان ويحرِّك الرأي العام الغربي ضدها. كما يشكّ الروس بأن المعارضة تسعى إلى إثارة الصراع بين سوريا وتركيا من خلال جلب القتال مباشرةً إلى الحدود السورية – التركية. ويعتقدون أيضاً أن المجازر التي وقعت بحق المدنيين، والتي ألقت الجماهير والحكومات الغربية اللوم فيها على القوات الحكومية السورية، كانت من تنظيم المعارضة. من جانبهم، انتقد المسؤولون الروس نظراءهم الغربيين لفشلهم في إدانة الهجمات الإرهابية التي شُنَّت ضد الأهداف الحكومية. وبرأيهم، لا يمكن أن يكون هناك إرهابيون جيدون.

ومن بين القضايا العديدة التي يشتمل عليها الصراع في سوريا، تبرز بوضوح إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أخذت موسكو تلك المسألة على محمل الجدّ، حيث حذَّر العديد من المعلقين الروس من أن خطر حصول هجوم كيميائي في سوريا قد يشكّل ذريعة لتدخّل عسكري تقوده الولايات المتحدة، على غرار غزو العراق في العام ٢٠٠٣، عندما اتّهمت إدارة جورج بوش الابن بغداد بأنها تعمل سرّاً على تطوير أسلحة دمار شامل. ولا يتمثّل التهديد الرئيسي في سوريا، من وجهة النظر الروسية، في قيام الجيش السوري باستخدام الذخائر الكيميائية ضد قوات المعارضة. فمن الواضح أن موسكو صدَّقت دمشق عندما قالت إن هذه الأسلحة لن تُستخدم إلا ضد معتدٍ أجنبي، وبعبارة أخرى، ستبقى رادعاً ضدّ التدخّل الخارجي، وحسب وجهة النظر الروسية، يتمثّل التهديد الرئيسي فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في انتشارها المحتمل إذا ما فقدت الحكومة السورية السيطرة عليها. يشار إلى أن موسكو لعبت دورا بارزا وأساسيا في إغلاق ملف البرنامج الكيميائي السوري في العام ٢٠١٤ ،بعد تفكيكه وانضمام سوريا إلى الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية، حيث حصلت

(١) المرجع ذاته.

سوريا في المقابل على ضمانات روسية، من بينها وضع سوريا تحت المظلة النووية الروسية(١).

خامسا:مواقف روسيا في الأمم المتحدة: دعت مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا والصين إلى مجلس الأمن في خريف العام ٢٠١١ طرفي الصراع في سوريا إلى وقف القتال والانخراط في الحوار. وكان من شأن وقف إطلاق النار وفقاً لتلك الشروط، أن يبقي حكومة الأسد في السلطة، وهو ما لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الدول الغربية، ولا إلى المعارضة السورية بطبيعة الحال، وبعكس ذلك، كانت الاقتراحات الغربية المضادة تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمةً إياها، وليس المعارضة، بالانسحاب من المدن. وقد استخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد تلك الاقتراحات مرتين. ونتيجةً لذلك، أصيب مجلس الأمن بالشلل، ما أدى إلى إثارة الأسئلة مجدّداً، في دول الخليج وغيرها، حول شرعيّته، وخاصةً في ضوء الدور "المتضخِّم" لروسيا، كان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جداً على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة وتكون بمثابة ذريعة للتدخّل. وعندما رأت موسكو أن مشروعي القرارين يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع، لم تتردد في استخدام حق النقض.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، عيَّن الكرملين مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى سوريا، هو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، الذي يتمتع بمعرفة ممتازة في شؤون الشرق الأوسط.، والرسالة التي كان يتعيّن عليه إيصالها إلى طرفي النزاع في سوريا كانت البدء في الحوار والمصالحة الوطنية. وقد حضَّت روسيا على إنهاء العنف في سوريا كما أسفت لتزايد أعداد القتلى، الذين حمَّلت المعارضة المسؤولية عن سقوط معظمهم، بما في ذلك المسؤولية غير المباشرة عبر القتال في المدن واستفزاز الجيش لشنّ هجمات مضادة(٢).

اتّسم الواقع الدبلوماسي للاتصالات الروسية – الغربية حول سوريا بالدقّة البالغة، ذلك على نحوٍ يفوق كثيراً تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار لا يشبه الحرب الباردة. فقد ساندت روسيا والغرب بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، ومن بعدها بعثة السلام

(١) راجع بخصوص ذلك خليل حسين،روسيا وتفكيك البرنامج الكيميائي السوري، الخليج/ الملحق السياسي، الشارقة، ٢٠١٤/١٢/٢٢.

(٢) راجع صحيفة السفير، بيروت، ١٧-١-٢٠١٢

التي قام بها كوفي عنان، والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، علماً أن ثقة موسكو بقدرة كوفي عنان على تحقيق النجاح كانت أكبر من ثقة واشنطن. في ربيع العام ٢٠١٢، دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكلٍ رسمي ما سُمّيت "خطة عنان"، والتي تنبّأت بحصول حوار وطني يفضي إلى حلٍّ يقوده السوريون، على رغم أن الغرب بدا وللمرة الثانية أكثر تشكّكا من روسيا حيال ذلك. ولدى اجتماعهما في قمة العشرين في لاس كابوس بالمكسيك، في حزيران/يونيو ٢٠١٢، أكد الرئيسان أوباما وبوتين مجدّداً دعمهما لهذا المبدأ العام، في الواقع، كانت نقطة الخلاف الرئيسة بين موسكو والعواصم الغربية والتركية والعربية تتمثّل في إصرار الروس على أن حل الأزمة السورية، يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم، وأنه يتعيّن على الأطراف الخارجية الامتناع عن التدخّل أو معاقبة دمشق. بدلاً من ذلك، حثّت موسكو الأطراف الخارجية الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم – بحيث تضغط موسكو على دمشق، في حين تضغط واشنطن وحلفاؤها على المعارضة – بغية دفعهم عنوةً للجلوس إلى طاولة المفاوضات، بطريقة مشابهة لصيغة دايتون، مع فارق مهم وهو أنه سيكون هناك راعيان رئيسان، روسيا والولايات المتحدة، بدلاً من راعٍ واحد فقط، كما حدث في البلقان في العام ١٩٩٥[١].

سادسا: مؤتمر جنيف: تم في جنيف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سورية التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي ضمَّت الدول الخمس دائمة العضوية وتركيا والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بيان جنيف إلى "جهاز حكم انتقالي،" مكوّن من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة، يتولّى كامل السلطة التنفيذية في البلاد، ويقود الشعب السوري نحو المصالحة الوطنية والتسوية السياسية. لكن المؤتمِرين في جنيف فشلوا في الاتفاق على خطوات عملية وفورية تفضي إلى تشكيل سلطة انتقالية.

كان ذلك تطوراً مصيرياً، إذ رفضت جميع عناصر المعارضة السورية عملياً التعامل مع دمشق، وقالت القوى الغربية، إن الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تضمن إزاحة نظام الأسد في بداية العملية. شعر كوفي عنان بالإحباط، وتخلّى عن دوره ككبير الوسطاء الدوليين حول سوريا. أما موسكو فشعرت بالغضب وقالت إن الذين أفشلوا الاتفاق يريدون "رأس الأسد" أكثر

(١) راجع هذه المواقف في التقرير السياسي لملحق صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٨-٧-٢٠١٢.

مما يريدون وضع حدّ للمجازر في سوريا، وبالتالي فهم شركاء في المسؤولية عن تزايد أعداد القتلى في البلاد(١).

وعلى الرغم من أن محاولات موسكو لدعم الحوار بين السوريين كانت عبثيّة إلى حدٍّ كبير، إلا أنه يُنسب لها الفضل أولاً في قبول الأسد بمبادرة سلام الجامعة العربية ثم ببعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سوريا، وموافقته بعد ذلك على خطة عنان، وأخيراً، قرار الرئيس الأسد بعد بيان جنيف بتعيين مفاوض مع المعارضة. ووفقاً للروس، لم تلقَ هذه الخطوات التقدير الكافي من جانب الغرب في حين سخرت المعارضة منها بوصفها نفاقاً.وعلى شاكلة هذا النمط من إدارة الأزمة تابعت روسيا محاولتها في العديد من المناسبات من بينها استضافة المعارضة وأركان السلطات السورية في موسكو، إلا أنها لم تسفر عن جديد في هذا المجال.

سابعا: إمكانية التعاون الروسي – الغربي :ثمة قيمة إيجابية للغرب في التعاون مع روسيا حتى ولو لم يكن هو من يحدّد شروط التعاون. وتتمثّل الصعوبة بالنسبة إلى الدول الغربية في الاعتراف بقيمة التعاون، بعد أن اتّضح أن روسيا لن تنضم إلى الغرب أو تساعده في أماكن مثل سوريا. هناك ثلاثة عناصر رئيسة يجب أن تُبنى عليها أي مقاربة غربية جديدة تجاه روسيا.

أولاً، يتعين على الغرب تقبُّل التعاون على أساس المصالح المشتركة. ففي سورية على وجه الخصوص، وبغضّ النظر عن مدى قوة الخلاف بين موسكو وواشنطن حول ما إذا كان ينبغي إخراج بشار الأسد بشكل مفاجئ أو تدريجي من السلطة وتوقيت ذلك، فلا الأميركيون ولا الروس يريدون أن تعمّ الفوضى في أعقاب رحيله، كما أنه لا الولايات المتحدة ولا روسيا سترحّبان بوجود نظام إسلامي سنّي متطرّف في سوريا تكون له روابط مع تنظيم القاعدة. وقد يشجّع التركيز على هذه الأهداف المشتركة روسيا والغرب على العمل جنباً إلى جنب، ويمكن تطبيق هذا النمط من التعاون الروسي – الأميركي القائم على المصالح على عدد من حالات الصراع. وهذا ينطبق بالتأكيد على الحالتين الرئيستين للانتشار النووي المتمثّلتين بإيران وكوريا الشمالية، حيث إن كلتا الدولتين مجاورتان لروسيا ويجمعها بهما تاريخٌ طويلٌ من العلاقات وقد أدى التعاون مثلا بين روسيا والغرب في البرنامج النووي الإيراني إلى التوصل لاتفاق يعتبر انجازا مهما.

(١) المرجع السابق.

ثانياً، على الغرب أن يعترف بأن النظام العالمي يتغيّر. فتلك الحقبة الطويلة من الهيمنة الغربية، التي شكّل الاتحاد السوفييتي تحدّياً خطيراً لها خلال القرن الماضي، إلا أنها لم تنهزم أمامه، بدأت تصل أخيراً إلى نهايتها. فروسيا ليست جزءاً من الغرب، ولن تكون كذلك، ولكنها ترى نفسها كقوة لترسيخ الاستقرار تقدّم التقاليد والقواعد الإجرائية على العاطفة والإيديولوجيا. هذا الموقف يزعج في الغالب تلك الأطراف الغربية التي أخذت تتبنّى التغيير الثوري. ولكن في حال تبدَّد هذا الحماس الثوري، فإن روسيا ستكون حليفاً طبيعياً لأولئك الذين يسعون إلى جعل العلاقات الدولية تتّسم بدرجة أكبر من قابلية التنبّؤ.

ثالثاً، يتعيّن على الدول الغربية الاستفادة من الرؤية الفريدة والبراغماتية لروسيا والتي هي نتاج تجربتها الإمبريالية التي استمرّت على مدى مائة عام، والتي أعقبتها الثورة وحكم الإيديولوجيا، وبلوغ مكانة الدولة العظمى، والتفكُّك الشامل للدولة، وإعادة تشكيلها من جديد في نهاية المطاف. عادةً، يتم رفض هذه التجربة في الولايات المتحدة باعتبارها عديمة القيمة أساساً، حيث تشكّل روما القديمة وبريطانيا النموذجين الإمبرياليين المفضَّلين لمقارنة الذات.ولا تشكّل روسيا، بطبيعة الحال، نموذجاً مثالياً، لكن تجربتها التاريخية، سواءً تجلّى ذلك في نظرية وتطبيق الثورة الدائمة عند ليون تروتسكي، أو في الغزو السوفييتي لأفغانستان والانسحاب منها في نهاية المطاف، تقدِّم منظوراً مثيراً للاهتمام، وسيكون من الغباء إغفالها تماماً. ففي الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، كانت الرؤية الأكثر واقعية وتشكيكاً من جانب موسكو، على رغم ميلها الواضح لارتكاب الأخطاء على الجانب المحافظ، أقرب إلى الواقع في بعض الأحيان من السلسلة المتعاقبة من الحماس واليأس الغربيين.

وفي حال تبلورت هذه المقاربة، فقد تتمخَّض عن شيء كانت تفتقر إليه الولايات المتحدة وأوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، والمتمثّل بإستراتيجية سياسة خارجية قابلة للتطبيق تجاه روسيا. ولن تكون هذه إستراتيجية خاصة بروسيا، والتي هي بالطبع شأن يخصّ الروس أنفسهم، كما أنها ليست إستراتيجية ضد روسيا، لأن ذلك سيكون خطأً وسوف تتمخّض عنه نتائج سيئة. بيد أن تلك الإستراتيجية ستكون مفهوماً وخطة على المدى الطويل لتحديد المجالات التي تتقاطع فيها المصالح المشتركة، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز وحماية تلك المصالح. كما تحدّد مجالات الاختلاف، بما فيها القضايا المتعلقة بالقيم، وإيجاد طريقة لإدارتها. وبما أنها تعكس التطوّر المستمر لروسيا، فإن السياسات التي سيتم وضعها بموجبها

ستخضع إلى التعديل المستمر وفقاً لذلك التطوّر. ويتطلّب وضع مثل هذه الإستراتيجية إلقاء نظرة بعيدة المدى؛ أما تنفيذها فيحتاج إلى الشجاعة السياسية والقيادة.

المبحث الثالث

روسيا والأزمتين الليبية واليمنية

سنعالج في هذا المبحث المواقف الروسية من الأزمة الليبية واليمنية، وإلقاء الضوء على السلوك السياسي الروسي في ضوء مصالحها في كل من البلدين.

المطلب الأول: روسيا والأزمة الليبية/ تميزت العلاقات الليبية الروسية بعلاقات المصالح المتبادلة، ورغم عمقها وأهميتها، لم تتمكن موسكو من لعب دور مؤثر في مجرى الأزمة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي.

أولا:مجالات التعاون الروسي – الليبي: مرت العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية بمراحل صعود وهبوط، وبذلت موسكو في عهد الرئيس فلاديمير بوتين منذ عام ٢٠٠٠ جهودا كبيرة لتطوير العلاقات الثنائية. ولم يتسن حل جميع المشاكل التي تشوب العلاقات بين البلدين، إلا بعد زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى العاصمة الليبية طرابلس في أبريل/نيسان ٢٠٠٨، وشطب الديون المستحقة لروسيا على ليبيا والبالغة ٤،٦ مليارات دولار مقابل عقود اقتصادية جديدة مربحة للشركات الروسية قيمتها عدة مليارات في مجالات الطاقة والسكك الحديدية والاستثمار.

فقد وقعت شركة سكك الحديد الروسية مع ليبيا عقدا لبناء خط جديد في ليبيا بين سرت وبنغازي بطول خمسمائة كلم. كما وُقعت مذكرة للتعاون بين شركتي غازبروم الروسية وشركة النفط والغاز الوطنية الليبية. وسعت روسيا دائما للحصول على عقود الطاقة السخية في ليبيا التي توجد فيها أكبر احتياطات النفط في أفريقيا ،وتبدي شركة غازبروم الروسية للغاز العملاقة والمملوكة للدولة اهتماما بالمشاركة في بناء خط أنابيب جديد للغاز يربط ليبيا بأوروبا. وتسعى ليبيا من جهتها لأن تصبح منتجا كبيرا للغاز وتوسيع الإنتاج إلى ثلاثة مليارات قدم مكعبة في اليوم بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٣.٨ مليارات قدم مكعب عام ٢٠١٥.[١]

وبلغ حجم التعاون الاقتصادي والتجاري الليبي الروسي في الفترة من ١٩٧٠–١٩٨٠ حوالي مليار دولار، أقامت روسيا فيها عددا من المشاريع في ليبيا منها مركز للبحوث الذرية

(١) كمال عساف، مسار العلاقات الليبية الروسية في عهد الرئيس بوتين ،مجلة الاقتصاد والاعمال، بيروت،، ٢٠١٥، ص٢١.

وخطان لنقل الطاقة الكهربائية، وخط أنابيب الغاز. كما جرى حفر حوالي ١٣٤٠ بئرا لاستخراج النفط.وفي الفترة ما بين ١٩٩٧–٢٠٠١، عقدت في عاصمتي البلدين على التوالي خمس دورات للجنة الليبية الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني. ووقعت في ختامها اتفاقيات التعاون في مجال الوقود وصناعة الطاقة وحول التعاون بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين.وتم الاتفاق مبدئيا على مشاركة المؤسسات الروسية في تنفيذ المشاريع الكبرى في ليبيا في مجال الطاقة والاتصالات والنقل والزراعة، واستخراج النفط والغاز ومد أنابيب الغاز ومشاريع البنية الأساسية.وفازت شركة غازبروم في مناقصة استثمار أحد قطاعات النفط والغاز في ليبيا.وبلغ حجم التبادل التجاري الروسي–الليبي عام ٢٠٠٦ ما قيمته ١٣٠ مليون دولار، ارتفع إلى ٢٣١ مليون دولار في ٢٠٠٧، الغالب الأعم منها صادرات روسية تتألف من الوقود المعدني والحبوب والماكينات والمعدات ووسائل النقل(١).

وكانت التطورات السياسية والأزمة الاقتصادية في روسيا في السنوات الأولى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، قد أثرت سلبا على مستوى علاقات البلدين، خاصة بعد قرار مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على ليبيا في عام ١٩٩٢ فتجمدت العلاقات الثنائية.

كما جرى التعاون العسكري – التقني بين البلدين منذ أمد بعيد، وتم توقيع عقود لتحديث بعض أصناف الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية الموجودة لدى الجيش الليبي. وفي أغسطس/ آب عام ٢٠٠٥ عقد في موسكو الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الثنائية حول التعاون العسكري – التقني، وتم فيه إقرار البرنامج المتوسط الأجل للتعاون العسكري – التقني بين الجانبين .

وطبقا لمعطيات وزارة الدفاع الروسية، فقد أعدت بمناسبة زيارة فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية، لليبيا اتفاقيات لتزويد ليبيا بأسلحة قيمتها حوالي ٣ مليارات دولار، وتشمل تصدير المنظومات الصاروخية المضادة للجو القصيرة المدى "تور – م ٢ ي" و١٢ مقاتلة جديدة من طراز" سو – ٣٥ "، وكذلك بيع وإصلاح قطع الغيار والذخيرة من اجل الأسلحة(٢).

أما بخصوص التعاون في مجال الطاقة الذرية، ففي عام ٢٠٠٦ تم انجاز المشروع الذي كانت تقوم به الشركة الروسية "اتوم انيرغو اكسبورت" الخاص بتطوير منظومات

(١) المرجع السابق، ص٢٢.
(٢) المرجع ذاته.

الماء وإطفاء الحريق، وكذلك إنشاء مركز البحوث النووية في تاجورة. وفي يناير/كانون الثاني وقعت شركة "اتوم ستروي"الروسية البروتوكول حول تطوير منظومات الرقابة على الإشعاع وإنشاء المحطات الكهربائية الفرعية والتحكم في منظومة "توكوماك" وغيرها من أنظمة الأمن في مركز تاجورة وكذلك توريد قطع الغيار وتدريب الخبراء.

ثانيا: القراءة الروسية للأزمة الليبية: جاءت الأزمة السورية في أعقاب اندلاع الأزمة الليبية، لكن الأوضاع في البلدين تطوّرت بشكل مختلف تماماً. ففي ليبيا، حظيت الانتفاضة ضد نظام معمر القذافي، التي بدأت في شباط/ فبراير ٢٠١١، بدعم حاسم من المجتمع الدولي. ففي آذار/ مارس ٢٠١١، وفيما كانت قوات القذافي تستعدّ لإخماد الانتفاضة في بنغازي، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارين ١٩٧١ و١٩٧٣، حيث أدان ممارسات معمر القذافي، وفرض منطقة حظر جوي فوق البلاد لحماية المدنيين من مجزرة على أيدي قوات النظام. وأدّت الجهود الدولية في ليبيا إلى سقوط نظام القذافي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ساعدت التجربة في ترسيخ موقف موسكو بشأن الأزمة المتطوّرة في سورية، وكشفت للمجتمع الدولي خلفية موقف روسيا من مسألة التدخل العسكري الخارجي في النزاعات الداخلية. أما بشأن ليبيا، فقد اتّخذت روسيا خطوة غير مسبوقة، حيث سمحت باستخدام القوة ضد حكومة ذات سيادة في الصراعات الداخلية. ولم يختلف خطاب الرئيس الروسي آنذاك، ديمتري مديديف، كثيراً عن خطاب القادة الغربيين. إذ قال مديديف إن القذافي "جثة سياسية" قبل أكثر من ستة أشهر من الإطاحة به . وبدا السفير الروسي لدى ليبيا، فلاديمير تشاموف، معارضاً لخط الكرملين الجديد في البرقيات الدبلوماسية، حيث تم فصله من دون سابق إنذار وتقاعد في آذار/ مارس ٢٠١١.[١]

لم تكن هذه المقاربة الجديدة من بنات أفكار مديديف. فحين ناقش مجلس الأمن القومي الروسي القضية قبل التصويت الحاسم في مجلس الأمن، جرى طرح خيارين اثنين: إما الامتناع عن التصويت أو الانضمام إلى القوى الغربية. في النهاية، امتنعت موسكو عن التصويت، واختارت مقاربة أكثر حذراً، واعتبر مجلس الأمن القومي الروسي المعايير المقترحة لاستخدام القوة غير مرضية.

(١) النهار،بيروت،٢٠١١/٣/١٩.

كان واضحاً، أن فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء آنذاك، لكنه كان مع ذلك، لا يزال الزعيم الأبرز في روسيا ومعلم مديديف، أكثر تشكّكاً من زملائه الجدد، لكنه لم يعترض على امتناع روسيا عن التصويت، وبالتالي سمح بتمرير القرارات. ومع ذلك، بعد وقت قصير من تصويت مجلس الأمن، أعرب بوتين علناً عن قلقه إزاء "الصليبيين الجدد"، بينما سمح في الواقع لمنطقة حظر الطيران في ليبيا بأن تصبح نافذة(١).

كان الخلاف الواضح بين الرئيس الروسي الاسمي ورئيس الوزراء القوي، في الواقع، محاولة من جانب موسكو للجمع بين طرفي القضية بشكل منفصل بغية تحقيق أقصى قدر من المكاسب وتقليل الخسائر الناجمة عن أي صراع. كان دور مديديف في اللعبة هو الحصول على دعم الغرب لحملة التحديث في روسيا، والتوصّل إلى حلّ وسط بشأن برنامج الدفاع الصاروخي في أوروبا. أما دور بوتين، فكان إنقاذ عقود موقّعة مع ليبيا القذافي بقيمة ٨ مليارات دولار(٢).

ومع تطور الوضع في ليبيا، أصبحت الشكوك الروسية أكثر وضوحاً. فقد أصبح تنظيم منطقة حظر الطيران مهمة مناطة بحلف شمال الأطلسي، ما أثار الذكريات غير السعيدة لتدخّلات الحلف العسكرية السابقة في منطقة البلقان، بما في ذلك في كوسوفو في العام ١٩٩٩. حينها عبّرت موسكو عن حساسية خاصة إزاء أي مقترحات بتولّي حلف الناتو مهمة عالمية، والتي فسّرتها على أنها تغطي بالفعل الفضاء السوفييتي السابق.

بعد أن راقبت موسكو، المواجهة الطويلة بين المتمرّدين المدعومين من حلف الناتو والنظام في خضمّ الحرب الأهلية الليبية، صُعق الروس بالنهاية السريعة للُّعبة، التي شهدت تقديم دعم غربي سرّي للإطاحة بالقذافي، ومن ثم قتله على أيدي المتمردين. وما أن انتهت الحرب في ليبيا، حتى اتّهم المسؤولون الروس الغربيين، بمن فيهم مديديف، بالنفاق في قتل الناس في المدن التي يسيطر عليها القذافي، لإنقاذ الأرواح في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وبالكذب في المساعدة على إسقاط النظام، في الوقت الذي يعلنون فيه أنهم لا يعتزمون القيام بذلك.

كما فوجئت موسكو بالتطوّر السريع للموقف الأميركي بشأن الأزمة الليبية. في البداية، تم إيهام الكرملين بأن الولايات المتحدة لن تتدخّل في ليبيا، وكان الروس مقتنعين بالحجج

(١) النهار، بيروت،٢١-٣-٢٠١١.
(٢) صلاح بشير، الأزمة الليبية في مواقع السلطة الروسية، دراسات دولية، بغداد، العدد ٨٨، ٢٠١١، ص٣٩.

العنيدة التي تؤيد الابتعاد عن الصراع الليبي، التي أدلى بها علناً وزير الدفاع الأميركي آنذاك ،روبرت غيتس، والذي أوضح أن إنشاء منطقة حظر جوي يعني شنّ عملية عسكرية هجومية، وحذّر من تورّط الولايات المتحدة في صراع ثالث في بلد مسلم إلى جانب العراق وأفغانستان. بعد أسبوعين، وعندما تبنّى الرئيس باراك أوباما رأيا مخالفاً، بعد أن أقنعه مساعدوه بذلك، أمر البدء في الاستعدادات المطلوبة للقيام بعملية عسكرية، فوجئت موسكو بعدم القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تُقدِم عليه واشنطن(١).

من الناحية العملية، الموقف الذي اتخذته روسيا بشأن ليبيا في العام ٢٠١١، كان يعني أن موسكو لا تحمي بصورة تلقائية الأنظمة التي تعارض الغرب، إذ لم يكن القذافي عميلاً سوفيتياً خلال الحرب الباردة، وعقد سلاماً مع الغرب منذ العام ٢٠٠٣. كانت لروسيا تعاملات تجارية مع ليبيا حتى اندلاع الانتفاضة، رغم أنها كانت أضيق نطاقاً من علاقات الأخيرة مع الأوروبيين. زار الرئيس بوتين ليبيا واستضاف القذافي في موسكو، لكن القادة الروس لم يشعروا بأي مسؤولية ولا تعاطف مع القذافي ولا بالأسف لرحيله.

كما تبيّن أنه إذا ما تمت معاملة روسيا على قدم المساواة مع نظرائها من الغربيين، فإن موسكو ستتعاون معهم في تنظيم وإدارة العمليات العسكرية التي تنطوي على استخدام القوة لحماية الأرواح البشرية والحريات في بلدان أخرى، برعاية مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، فإن استعداد موسكو للتعاون مع الغرب لا يرقى إلى مستوى تغيير النظام بصورة مباشرة، أو التخطيط لانقلاب، أو الضغط على الزعماء الأجانب للتخلّي عن السلطة(٢).

لا تكمن جذور اعتراضات روسيا على تغيير النظام في البلدان الأخرى، على مبدأي السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، بل أيضاً القلق بشأن ما سيحدث بعد خلع زعيم ما. في مرحلة ما بعد القذافي ليبيا، ظلّ القلق يساور المراقبين الروس بشأن الفوضى العامة، والانهيار الفعلي للبلاد، وانتشار مخزون أسلحة النظام المخلوع.

لم يكن لدى القذافي سوى قلّة من الأصدقاء في روسيا، ولم يكن بوتين منهم، ومع ذلك فقد أثار إسقاط الدكتاتور مسألة صدقيّة الغرب. إذ تتوقّع روسيا أن يعاملها الغرب كشريك على قدم المساواة، ويحترم وجهات نظرها ومصالحها، لكن سرعان ما اكتشفت موسكو، أنه

(١) المرجع السابق، ص٤٠.
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٠٧.

ليس لديها نفوذ على الغرب في ليبيا، إلا بالقدر الذي يتعلّق بإدارة العملية التي صدر تفويض بالقيام بها.

وعندما تمت الإطاحة بالقذافي في نهاية المطاف، سارعت السلطات الليبية الجديدة إلى تجديد العقود التي أبرمتها الشركات الغربية مع القذافي. ومع ذلك، لم تجدّد العقود المبرمة مع الشركات الروسية. وقد زاد هذا الضرر المادي من حجم الإهانة التي تلقتها روسيا من حلف شمال الأطلسي بتجاوزه التفويض الممنوح له من مجلس الأمن لحماية المدنيين الليبيين من خلال إنشاء منطقة حظر جوي، عندما بدأ حملة عسكرية واسعة في البلاد، وأثار هذا المزيج استياءً جديّاً في موسكو.

فالموقف الروسي حيال الثورة الليبية جاء مشككًا وممانعًا، وسرعان ما عارضت روسيا أكثر من قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في أتون الحرب الأهلية، وحاولت منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرضه عقوبات على نظام القذافي، فامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع منع صدوره، نظرًا للإجماع الدولي عليه، ولكونه جاء تحت مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين. ثم بعد دخول الثوار إلى طرابلس وهرب القذافي منها، اضطرت روسيا إلى تغيير موقفها، فاعترفت بالمجلس الليبي الانتقالي، وجاء اعترافها بالمتغيرات الجديدة متأخرًا أيضًا، ولم يلاق أي صدى إيجابي[١].

المطلب الثاني: الموقف الروسي من الأزمة اليمنية وعاصفة الحزم /رغم حساسية العلاقات الروسية اليمنية لجهة تميزها مع القسم الشمالي قبل الوحدة، لم يكن الموقف الروسي من الحراك بمستوى طبيعة العلاقات المفترضة، وظلت مواقف موسكو تسجل إشارات غير قوية، وتصنف بطبيعتها مواقف دبلوماسية كالتشجيع على الحوار بين الأطراف المتصارعة، أو الحث على المضي في بعض المبادرات، ومنها المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

إلا انه ومنذ بدء "عاصفة الحزم" في ٢٦ /٢٠١٥/٣، أبدت روسيا قلقاً واضحاً إزاء ما يجرى وتداعياته المستقبلية على استقرار المنطقة. وأكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أهمية الوقف الفوري للقتال في اليمن، وضرورة تفعيل الجهود، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لبلورة حلول سلمية للنزاع اليمنى، وإطلاق حوار واسع بمشاركة جميع القوى السياسية

(١) المرجع السابق، ص١٠٨.

والدينية في البلاد. وعبر المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، عن شدة قلق موسكو من تطورات الأوضاع في اليمن[١].وتزامن ذلك مع تأكيد الخارجية الروسية على دعم موسكو لسيادة اليمن ووحدة أراضيه، داعية الأطراف اليمنية وحلفائها إلى وقف الأعمال القتالية. وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية أن "موسكو تعبر عن قلقها البالغ من الأحداث الأخيرة في الجمهورية اليمنية الصديقة، وتؤكد دعمها الثابت لسيادتها ووحدة أراضيها"[٢].

وأكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على أن "السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية هو المفاوضات، وشدد على أن اللعب على التناقضات بين الشيعة والسنة أمر بالغ الخطورة". وأن موسكو ستصر على استئناف المفاوضات اليمنية بوساطة المبعوث الدولي الخاص، معرباً عن أمله أن تحذو سائر الدول المعنية بالأزمة في اليمن حذو روسيا. وعكست لقاءات ميخائيل بوغدانوف ،مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ونائب وزير الخارجية، مع عدد من المسؤولين العرب على هامش القمة العربية في شرم الشيخ في ٢٩ آذار/مارس، القلق الروسي والحرص على عدم التصعيد العسكري في المنطقة[٣]، ويمكن فهم الموقف الروسي من "عاصفة الحزم" في ضوء جملة من العوامل، أبرزها[٤]:

أولا :الحرص على استقرار المنطقة: يقع الشرق الأوسط بالقرب من التخوم الروسية ويعتبر منطقة جوار شبه مباشر لروسيا، وللأخيرة مصالح هامة وحيوية في المنطقة، وتنطلق السياسة الروسية من ضرورة الحفاظ على استقرار المنطقة كمتطلب أساسي لضمان المصالح الروسية. وهي بذلك ضد التغيرات الثورية والحروب الأهلية وأي أعمال أخرى تهدد الاستقرار الإقليمي. فروسيا تتوجه إلى تحقيق أهدافها ومصالحها عبر علاقات تعاونية مع الدول العربية على نحو يخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية، وهو أمر يبدو مستحيلاً في ظل عدم الاستقرار وغياب سلطة شرعية، تحكم قبضتها على مقاليد الأمور وتفي بتعهداتها الدولية تجاه روسيا وغيرها من الدول.

ثانيا: محاولة التوازن في علاقاتها الإقليمية المختلفة: استطاعت روسيا على مدى العقدين الماضيين تطوير علاقاتها مع كل من إيران ودول خليجية أخرى في آن واحد، وحاولت الإبقاء

(١) الحياة، لندن،٢٠١٥/٣/٢٨.
(٢) الحياة ،لندن،٢٠١٥/٣/٢٩.
(٣) الأهرام، القاهرة،٢٠١٥/٤/٣٠
(٤) راجع احمد ظاهر، أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن،، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠١، تموز/ يوليو ٢٠١٥، ص ٧٩ ـ٨٠.

على التوازن في علاقاتها الإستراتيجية مع طهران بالتوازي مع تنمية التعاون مع دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الروسية – الإيرانية تطوراً ملحوظاً ونمواً مضطرداً، ونجاح زيارة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى طهران عام ٢٠٠٧، والتي كانت الأولى منذ ٦٤ عاما والثانية لزعيم روسي بعد جوزيف ستالين، في الانتقال بالعلاقات الروسية – الإيرانية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية في مختلف المجالات. كما تطورت العلاقات الروسية الخليجية على نحو ملحوظ وحققت قفزات واضحة خاصة في أعقاب زيارات بوتين لعدد من دول الخليج عام ٢٠٠٧، واستطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع دول الخليج وإحداث تطور غير مسبوق في العلاقة معها وخاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من قطع العلاقات بين موسكو والرياض منذ ثلاثينات القرن الماضي.

إلا إن الأزمة السورية، ألقت بظلال وتداعيات سلبية واضحة على العلاقات الروسية الخليجية في ضوء تناقض المصالح وتباعد المواقف من الأزمة بين الجانبين، وأدت إلى فتور ما زال يخيم على العلاقات بين الطرفين، في حين أحدثت الأزمة نقلة نوعية في العلاقات الروسية الإيرانية تعمقت في ضوء توقيع البلدين اتفاقاً للتعاون العسكري التقني في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ،خلال زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران والتي تعد الأولى منذ ١٥ عاما.(١)

إن روسيا حريصة على علاقاتها بدول الخليج العربية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران. وقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في شباط/فبراير ٢٠١٤ عن استعداد موسكو للإسهام في تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج، وأشار إلى أن ضعف الثقة المتبادلة بين الجانبين يسيء لمصالح دول المنطقة، واقترح إطلاق عملية من شأنها أن تسمح ببدء حوار بين الطرفين، وعقد اجتماع دولي حول ضمان الأمن في منطقة الخليج، وأنه من الأهمية بمكان تطوير نظام للأمن الجماعي كصيغة مثلى لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنغهاي. وتختلف الرؤية الروسية في هذا الخصوص عن رؤية دول كبرى أخرى، والتي ترى في العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم في تحقيق الاستقرار من عدمه في المنطقة.

(١) ياسر الزهار، العلاقات العسكرية والأمنية الروسية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ربيع ٢٠١٥، ص٤٩.

كما تتخوف روسيا من أن تؤدي الأزمة اليمنية إلى مزيد من التباعد بين الطرفين، حيث تضع عملية "عاصفة الحزم" دول الخليج في مواجهة مباشرة مع إيران التي تدعم الحوثيين. ومن ثم تتحفظ روسيا ولا تعلن دعماً صريحاً لأي من الطرفين، الأمر الذي يمكنها من الانفتاح على مختلف الأطراف، ويرفع عنها الحرج، ويحفظ لها التحالف مع إيران، دون مزيد من الإضرار بعلاقاتها مع دول الخليج.

ثالثا:التخوف من اتساع نطاق العمليات العسكرية وتحولها إلى حرب إقليمية: تبدي روسيا قلقاً شديداً من اتساع نطاق المعارك وإمتدادها إلى دول أخرى، وتتخوف من أن يدفع نجاح دول الخليج في تحقيق أهدافهم في اليمن إلى تكرار العملية في دول أخرى خاصة سوريا، وفي هذه الحالة لن تستطيع روسيا الاستمرار في سياسة الحياد والتحفظ، لأنه لا يمكنها التضحية بشريك أساسي مثل سوريا، وقد تجد نفسها في مواجهة غير مباشرة مع دول الخليج، الأمر الذي سيضر حتماً بمصالحها الهامة في المنطقة.

كما تبدى روسيا قلقاً من إمكانية تورط قوى إقليمية، في مقدمتها إيران التي تدعم الحوثيين، في الصراع وتحوله إلى حرب إقليمية واسعة النطاق على مقربة منها، ويعزز من هذه المخاوف الروسية مشاركة باكستان في العمليات والتي يغلب على علاقاتها بإيران التوتر والتنافس الإقليمي.

رابعا:التخوف من زيادة نفوذ المتشددين والقاعدة في اليمن: تتخوف روسيا كثيراً من أن تؤدي "عاصفة الحزم" إلى إثارة التطرف في اليمن وزيادة نفوذ المتشددين الإسلاميين، وتنظيم القاعدة في المنطقة التي يشهد نشاطها نمواً واضحاً، وتعتبر فاعلا رئيسا فيما تشهده اليمن من صراعات على مدى السنوات الماضية منذ اندلاع الثورة فيها. وقد برز تنظيم القاعدة في اليمن بصورة أولية في مطلع التسعينات، عقب عودة من عرفوا باسم "الأفغان العرب"، ومنهم كثير من اليمنيين، وقد استهدفت أول عملية للتنظيم عام ١٩٩٢ عناصر من قوات البحرية الأمريكية "المارينز"، ومنذ ذلك التاريخ نفذ التنظيم عشرات العمليات الإرهابية. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، أعلن تنظيم القاعدة، بجناحيه اليمني والسعودي، عن عملية دمج في إطار تنظيم واحد، أطلق عليه "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب". ولا شك أن مناخ عدم الاستقرار والانشغال بالصراع على السلطة، سوف يتيح للتنظيم مزيد من التمدد في البؤر غير المستقرة في اليمن، خاصة وأن التنظيم سيحاول كسب تعاطف اليمنيين في مواجهة الضربات العربية.

ومن المعروف أن روسيا، على عكس الولايات المتحدة، ليست على علاقة طيبة بتيارات الإسلام السياسي بصفة عامة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وترفض مجرد الحوار مع الأخيرة، وترى فيها تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي، وتسعى جاهدة لمكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف داخل روسيا وفي الدول المجاورة لها، كما تتخوف من صعود تيار الإسلام السياسي، وأبدت انزعاجا وقلقاً واضحين إزاء وصوله إلى السلطة في بعض دول المنطقة، خاصة وإنها تدرج جماعة الأخوان المسلمين وعدد من الجماعات الإسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها منذ عام ٢٠٠٣. ورأت أن ذلك سيؤدي إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء في الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي. ورغم استخدام موسكو القوة بصرامة للقضاء على الإرهابيين في تلك المنطقة، ومكافحة الإرهاب في أراضيها الجنوبية في القوقاز بشتى الوسائل الأمنية والتنموية، ما زال الإرهاب جرح يدمي القوقاز وروسيا(١).

خامسا :شكوك روسيا تجاه "عاصفة الحزم" : ترى روسيا أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار في المنطقة هو الولايات المتحدة، التي تحاول تصفية القدرات العربية وضربها بعضها بالبعض الآخر، والتلاعب باستقرار هذه الدول والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحها على حساب أمن دولها والأمن والاستقرار الإقليمي. ورأت موسكو أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية وفي مقدمتها روسيا، ذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية الهامة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطرا على مصالحها. ويعزز من المخاوف الروسية خبرة التدخل الأمريكي في ليبيا ومن قبلها العراق، ودعمها للثورات العربية، والسياسة الأمريكية غير الفعالة تجاه "داعش" وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.

من ناحية أخرى، قد تمثل عملية "عاصفة الحزم" ضغطاً على إيران وإضعاف لموقفها بعد التوصل لاتفاق الإطار بينها وبين الولايات المتحدة وبخاصة حول سبل التنفيذ اللاحقة،

(١) احمد ظاهر، أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن،، ص٨٠.

وترى روسيا أن الدعم الأمريكي للعملية هو لتحقيق مصالح أمريكية خالصة، ويفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران(١).

صحيح أن مثل هذه التخوفات لم تأت صراحة على لسان المسؤولين الروس، إلا إن بعض الصحف الروسية عكستها على نحو واضح حيث هاجمت وكالة أنباء "سبوتينيك" الروسية السياسات الأمريكية وموافقتها على التحرك العربي في اليمن، وقالت الوكالة الروسية إن "الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها وحلفائها على أنهم لا يخضعون لقوانين التصرف الطبيعية التي تنطبق على غيرهم"، معتبرة أن التحركات الأمريكية "مزدوجة المعايير".

وهاجمت صحيفة "برافدا" الروسية، التدخل العربي في اليمن، ورأت إن التحرك العربي ما هو إلا محاولة لـ"غزو اليمن" بمساعدة الولايات المتحدة للدفاع عن "نفطهم". وأشارت الصحيفة إلى أن "الغزو العربي لليمن ما هو إلا محاولة لإنقاذ النفط الذي يمر من خلال باب المندب، حيث إن السعودية قلقة من سيطرة الحوثيين على المضيق الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية". واتهمت الصحيفة الروسية المملكة العربية السعودية بـ"استغلال المخاوف من الحوثيين لإقناع الولايات المتحدة". ودافعت "برافدا" عن المحادثات مع إيران، ورأت إن "الولايات المتحدة تخاطر بالمفاوضات للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، من خلال دعم العملية العربية ضد اليمن"(٢).

خلاصة القول إن الموقف الروسي من "عاصفة الحزم" ينبع من القلق الروسي الشديد إزاء التداعيات المحتملة للعملية وإمكانية خروجها عن نطاق السيطرة، وأن تكون النجاحات الأولى للضربات العربية مجرد تقدم مؤقت يعقبه صراع إقليمي ممتد، تتورط فيه أطراف أخرى على نحو غير مباشر، أو مباشرة ليتحول الصراع إلى حرب إقليمية تقضي على الأخضر واليابس، وتطيح بالمصالح الروسية وتضع موسكو في خيارات صعبة.

المطلب الثالث:الموقف الروسي من الحراك الكردي: العلاقات الروسية – الكردية ليست وليدة اليوم بطبيعة الحال، بل تمتد لفترة الحرب العالمية الأولى وما قبلها؛ حين دعمت روسيا القيصرية "أقليات" الدولة العثمانية لإثارة القلاقل داخلها. بينما تميزت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بدعم سوفياتي كبير للتيارات الكردية اليسارية، (أو الحركة السياسية الكردية

(١) خليل حسن، لماذا اليمن؟ ،الخليج، الشارقة، ٢٠١٥/٤/٥.
(٢) احمد ظاهر، أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن، ص٨١.

كما تطلق على نفسها)، التي تمظهرت أخيراً في حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٧٨ وبدأ حربا انفصالية ضد تركيا عام ١٩٨٤.

لكن هذه الخلفية التاريخية ليست السبب الوحيد للدعم الروسي الواضح اليوم للمقاتلين الأكراد الذين يتقدمون في الشمال السوري، إذ ثمة توافق روسي – كردي على تجنب مواجهة النظام في سوريا ،والتركيز على تنظيم الدولة (ولو ظاهرياً)، بينما السبب الرئيسي في موقف موسكو هو رغبتها في معاقبة أنقرة على مواقفها في سوريا، وإضعافها كأحد الداعمين الإقليميين للمعارضة السورية، تفسر هذه السياقات غياب أي صدام بين الطرفين سابقاً وحالياً، بل توَفرُ الغطاء الجوي الروسي للقوات الكردية في تقدمها لكسب أراض جديدة، (سيطروا فعلاً على تل رفعت ويحاولون حصار أعزاز) لخنق المعارضة وإخضاعها لشروط موسكو بخصوص جنيف ٣، إضافة إلى حصار تركيا بشريط كردي على حدودها الجنوبية، معاد لها وحليف لروسيا، بيد أن موسكو لم تكتف بالدعم العسكري واللوجستي لقوات حماية الشعب، الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، بل قدمت دعماً سياسياً غير مسبوق للحزب، بالتنسيق معه ثم استقباله في موسكو، قبل أن تتوج ذلك بفتح ممثلية له في موسكو هي الثانية فقط على مستوى العالم بعد ممثليته في إقليم كردستان العراق، وكانت كل تفاصيل المشهد توحي بملف كردي "إقليمي" متجاوزا للحدود.

أما الدعم الأمريكي لقوات الحماية فسابق حتى على الدعم الروسي لها، وخصوصاً في معركة عين العرب/كوباني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ التي أجبرت واشنطن خلالها أنقرة على السماح بمرور مئات من مقاتلي البشمركة العراقية للقتال جنبا إلى جنب مع الأكراد، وقدمت فيها للمقاتلين الأكراد أسلحة ودعماً لوجستياً وغطاء جوياً دفع بهنري باركي، المحلل السابق للخارجية الأمريكية والمحلل السياسي لمركز ويلسون للدراسات، للقول بأن أمريكا باتت تمثل القوة الجوية لقوات الحماية، بينما الأخيرة تمثل القوات الأرضية للأولى. لاحقاً، في حزيران/يونيو ٢٠١٥، قدمت واشنطن لقوات الحماية غطاء جوياً خلال هجومهم على تل أبيض وطردهم العرب والتركمان منها، دون التنسيق مع أنقرة التي كانت لا زالت تعيش صدمة انتخاباتها المصيرية في ذلك الشهر.

ترى واشنطن في الفصائل الكردية المسلحة قوة محلية مثالية لمكافحة تنظيم الدولة، إذ لديهم العدد والعدة والخبرة والاستعداد النظري لمواجهة التنظيم، وقد أيدوا كل ذلك بالواقع العملي الميداني. من ناحية أخرى، تستثمر الولايات المتحدة هذه العلاقات المتميزة مع أكراد

سوريا للضغط على حليفتها "المشاغبة" تركيا، وإبقائها ضمن المساحات المسموح بها من المواقف والسياسات الإقليمية.

ولذلك فقد رفضت واشنطن مراراً الدعوات التركية لوقف دعمها لحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية، وأكدت أنها لا تعتبرهما منظمات إرهابية، بل ضربت بعرض الحائط الاتهامات والأدلة التي قدمتها أنقرة على تورط الوحدات في تفجير أنقرة الأخير.

يريد المقاتلون الأكراد السيطرة على المنطقة الواقعة بين "الكانتون" الشرقي الذي يحوي عين العرب والجزيرة ومثيله الغربي الذي يضم عفرين، ثم التمدد نحو ساحل المتوسط ليكون ذلك الشريط/الممر نواة لدولة كردية في المستقبل، ويرون أن تطورات الأزمة السورية وملامح التقسيم المستقبلي الماثلة تضمن لهم تحويل الإدارة الذاتية التي أعلنوها في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٤ إلى إقليم ذاتي واقعي، على غرار تجربة نظرائهم العراقيين.

من ناحيتها، ترى تركيا في هذا المشروع خطا أحمرا وفق حسابات أمنها القومي، بسبب العلاقة العضوية بين هذه الفصائل وحزب العمال الكردستاني، على اعتبار أن الكيان السياسي القادم سيكون مساحة إستراتيجية جديدة للتدرب والتسلح وإطلاق العمليات ضد أنقرة، إضافة إلى مخاطر رفع سقف أكراد الداخل التركي وتصعيب الحل معهم، فضلاً عن كونه عازلاً لتركيا عن سوريا والعالم العربي بشكل عام، الرهان الكردي على روسيا الولايات المتحدة رهان على الحاضر، وتغيب عنه فيما يبدو دروس الماضي وحسابات المستقبل التي تشي بأن "الورقة الكردية" لطالما استغلت من الطرفين مرات عديدة حين احتيج لها، وتمت التضحية بها حين انتفت أو انتهت تلك الحاجة، فجمهورية مهاباد "الكردية"، التي تأسست عام ١٩٤٦ في شمال غرب إيران بدعم من الاتحاد السوفياتي السابق إثر احتلاله جزءاً من الأراضي الإيرانية، لم تدم أكثر من أحد عشر شهراً فقط بعد ضغط أمريكي عليه للانسحاب من المناطق التي احتلها، حيث أسقطت طهران تلك الدولة وانتهى مصير مؤسسيْها قاضي محمد ومصطفى البارزاني إلى الإعدام والهرب على التوالي.

المبحث الرابع

آفاق العلاقات العربية الروسية

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة لطبيعة العلاقات العربية الروسية/حتى سنة ٢٠١١ ، حافظت روسيا على موقف بدأ سلبيا ومتحفظا تجاه الحراك العربي ، ثم تحوّل على نحو

براغماتي مع تحقيق القوى الثورية لبعض النجاحات ، ومن ثم إلى مواقف أقل تشددا مع الأنظمة العربية الحاكمة ، وقد برز ذلك من خلال :

- عدم الاكتراث في الحالة اليمنية.
- المتابعة المترقبة في الحالة التونسية.
- المراقبة بقلق وحذر في الحالة المصرية.
- المراوغة والشجب في الحالة الليبية.
- الرفض القاطع لأي تدخل دولي مع المطالبة بإصلاحات داخلية عاجلة في الحالة السورية.

ولعلَّ المراجعة التاريخية للعلاقات العربية الروسية التي تمتد لأكثر من إلف عام، تظهر مرورها بفترات من المد والجزر وكان أكثرها وضوحا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين من خلال مساهمة روسيا في تطوير البنى الأساسية في العالم العربي في العديد من المجالات، فضلا عن دورها الثقافي البارز. ويعتبر عقد السبعينيات بداية خط متصل لتراجع الدور الروسي في العالم العربي، إلى أن اختفى أو كاد عام ١٩٩١، وفي السنوات الأخيرة تقوم السياسة الخارجية الروسية على مبدأ رد الفعل وتجنب المبادرات الراديكالية، ثمة من يعتقد، أن الموقف الروسي تجاه الحراك العربي، لا يزال يرتكز على بُعد تشكيكي قائم على نظرة روسيا للشعوب العربية، على أنها لا تزال تحت وطأة القوى الاستعمارية، وتتحرك وفق مخططات أجنبية بريطانية وفرنسية وأمريكية[١]، ومن خلال ما سبق يتضح لنا، أن موقف روسيا من الحراك العربي، استند على الدوافع والكوابح التالية[٢]:

١. طبيعة البيئة الداخلية الخاصة بهيكل السلطة في الداخل الروسي ،الذي يسعى إلى فرض قبضة مركزية على الأقاليم التي تسعى للانفصال أو التمرد من خلال سيطرة الحزب ،وبالتالي ثمة من يعتقد، أن قبول روسيا بالديمقراطية سيضعها عرضة للانفصال والتفكك، واحتمال

(١) هذه النظرة لم تتغير ويمكن استشفافها في خروج العديد ممن تصريحات الخبراء الروس الإعلامية،بان هذه الثورات العربية في عام٢٠١١ ماهي إلامؤامرة يهودية أوأمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال إيقاعه في الفوضى والتخلص من حكامه المنتهية أدوارهم ومن بينهم الدبلوماسي،فاتسلاف ماتوزوف الذي يرى أن العديد من المنظمات الأمريكية قامت بتدريب بعض الشباب وتم إرسالهم إلى بلدانهم لإشعال فتيل الثورات

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد ، العلاقات العربية الروسية في ظل التحولات الدولية"، ورقة عمل في ملتقى العلاقات العربية الروسية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، شباط / فبراير، ٢٠٠٩ .

نشوب صراعات عرقية وقومية ودينية وحتى مناطقية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الروسي ذاته.

٢. خشية روسيا من انتقال عدوى الثورة إلى أرضيها، خاصة أن هذا الحراك يؤثر مباشرة في الواقع الداخلي الروسي ،خاصة جمهوريتي تترستان وبشكورتوستان في العمق الروسي من جملة المطالب التي ترفعها الجمهوريتين، لكن بصفة سلمية بعيدة عن النهج الصدامي، كما كان الحال في الشيشان والقوقاز[١]، .بسبب تشابه الدوافع في الداخل الروسي مع واقع التجربة العربية.

٣. تعتقد روسيا أن السياق الذي اندلع فيه الحراك العربي، يعبر بوضوح عن أزمة المخطط الأمريكي في عملية نشر الديمقراطية عن طريق فرضها[٢]، مع الجهل بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، وعليه تتحرك روسيا تجاه الحراك العربي بحذر، لاعتبارات عديدة من بينها السعي لتحقيق التوازن بين كل من الأنظمة العربية الحاكمة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

٤. عدم رغبة روسيا في أن ينتهي الحراك العربي بوصول قوى إسلامية أصولية، قد تنشأ بيئة اقتصادية وإسلامية تهدد تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى ، إضافة إلى أن تعاطي روسيا مع الحراك العربي يأخذ بعين الاعتبار الوزن الديموغرافي والاقتصادي لمسلمي روسيا، الذين يمثلون نحو ١٧ %من إجمالي السكان.

٥. لا تملك روسيا القدرات العسكرية البحرية التي تمكنها من إدارة متوازنة للصراع في المياه الإقليمية للعالم العربي في ظل سيطرة الأساطيل الأمريكية على كل من شرق البحر المتوسط والخليج العربي.

المطلب الثاني:آفاق العلاقات الروسية العربية/ ومما سبق، يمكن تطرح جملة من السيناريوهات حول آفاق العلاقات الروسية العربية في ظل هذه التحولات الدولية :

اولا:السيناريو الأول: ثمة من يعتقد أن هناك آفاق رحبة للتعاون والشراكة الروسية – العربية في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام

(١) عاطف معتمد عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص ٠٨

(٢) يفغيني بريماكوف ،مرجع سايق، ص٣٩،

١٩٩٧ علي تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في آذار/مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في أيار/مايو ٢٠٠٩ لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن، يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات-١" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.

كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ علي بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨. ولروسيا أيضا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شيدت في فترة الاتحاد السوفيتي[١]، هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية. هناك أيضا مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وبتكلفة تقديرية ٢،٢ مليار دولار، والعديد من مشروعات الاستثمار المصري- الروسي المشترك في صناعات الدواء والسيارات والطائرات والسلاح التي أبرمت مؤخرا في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي وغيرها.

ثانيا: السيناريو الثاني: هناك من يهيّن من مستقبل المصالح الروسية في المنطقة العربية نظرا للعديد من العوامل منها مثلا :

١. فيما يخص النفط والغاز، فمصالح روسيا تتعارض مع مصالح المنطقة العربية كمصدر للنفط، الأمر الذي يطرح العلاقة التنافسية، بكون أن الدول العربية لها مصلحة أن ترتفع أسعار النفط والغاز كي تستطيع أن تصدر بشكل أكبر مثلا .

(١) أهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالي، لشركة حلوان للحديد والصلب وغيرها من المشروعات في مصر.

٢. هناك من يرى أن تصدير السلاح، أصبح من الأدوار القديمة ومن المصالح القديمة، حيث كان الاتحاد السوفيتي يصدر السلاح إلى سوريا والعراق ومصر والجزائر ... اليوم حتى مع تصدير بعض الأسلحة الخفيفة والصواريخ، فقد تغير التوجه الروسي لتصدير السلاح إلى دول في آسيا، كالصين، وتايلاند، وإلى مناطق أخرى.

٣. من الناحية السياسية لم نعد أيضا أمام معادلة الثنائية القطبية من لجهة الصراع بين المعسكر السوفيتي أو المعسكر الروسي والمعسكر الأميركي، فعليا هناك دولة مهيمنة هي الولايات المتحدة قامت بتقويض روسيا وأزالت عنها دورها حتى في محيطها ،بعد أن تموضعت الولايات المتحدة في قواعد في المحيط الروسي.

ثالثا:السيناريو الثالث: الأكيد أن روسيا عائدة إلى النظام الدولي بقوة ولو كانت تلك العودة فيها نوع من التدرج، كما يجمع العديد من المختصين في الشؤون الدولية، في ظل مسلمة واضحة هي أن المنطقة العربية ومهما بلغت حالتها العامة من عدم التنسيق المشترك، فإنها تبقى مجالا إستراتيجيا لا يمكن لدولة عظمى مثل روسيا، إلا أن تنسق معه ، وبالتالي تبقى تصورات مستقبل العلاقات الروسية العربية قائمة على ارتباط المصالح والشراكة والطرح الواقعي والمصالح الإستراتيجية، وليس من باب المجاملة، وهنا يمكن التمييز بين أوجه هذه العلاقة من خلال المسلمات التالية:

١. المسلمة السياسية والاقتصادية

أ- تفعيل التعاون التجاري والمالي بين الطرفين.

ب- ضرورة توجيه الاستثمار العربي نحو روسيا.

ت- تنظيم مؤتمرات على مستوى صانعي القرار بشأن العلاقات العربية الروسية لبحث هذه المسألة مباشرة[١] .

ث- تأسيس قاعدة مشتركة عبر التمثيل البرلماني لوضع التشريعات الملائمة والأسس القانونية التي تخدم تطوير العلاقات بين الطرفين.

ج- تنشيط عمل مجلس الأعمال الروسي العربي[٢].

(١) جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٩٣.

(٢) خاصة أن العلاقات الاقتصادية العربية الروسية التي حكمتها في الحقبة السوفيتية طبيعة الأنظمة السياسية والتي كانت ترى في الاتحاد السوفيتي السابق منظومة تقليدية تعتمد مقايضة السلاح والتكنولوجيا بالمواد الخام أو الإنتاج الزراعي قد تراجعت في عهد روسيا الاتحادية، نظرا لتغير النظام الاقتصادي في روسيا إلى اقتصاد السوق المفتوح مما حيّد العامل الأيديولوجي من المعادلة الجديدة وفرض قوانين السوق بكافة تفاصيلها.

٢. المسلمة الثقافية والإعلامية

أ-تعزيز "الدبلوماسية الشعبية" هروبا من البيروقراطيات الرسمية التي قد تعرقل الرغبة في التواصل بين الطرفين.

ب- تنشيط دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات بهدف مد الجسور بين الطرفين.

ت- الاعتماد على فكرة العلاقات العامة للوصول إلى صانع القرار الروسي، والتركيز على الهيئات الشعبية، لا سيما البرلمانية منها مسؤولية هذه المهمة.

ث- السعي إلى تقارب إعلامي، حيث تقوم وسائل الإعلام لدى الطرفين بدور في التقريب والتفاعل.

ج- بلورة متنديات للحوار والتقارب الإعلامي ومد جسور التعاون مع العالم العربي في المجالات الثقافية والأكاديمية والبحثية.

ح- تنشيط الترجمة من الروسية إلى العربية والعكس.

خ- الاستفادة من التجربة الروسية الناجحة في التعايش المشترك بين القوميات والإثنيات التي تضمها روسيا على مساحة جغرافية واسعة[١].

د-الاستفادة من وجود ما يناهز ٢٥ مليون مسلم في روسيا يمثلون عمقا إستراتيجيا للعالم العربي.

ذ-إقامة مراكز بحث مشتركة وتكوين مرجعية لخريجي الجامعات الروسية في العالم العربي.

أن الصداقات بين الدول، لا يمكن أن تتحقق، إلاّ على أساس راسخ من الندية، وهو ما لم يتوافر حتى الآن لأي طرف عربي في علاقته بالولايات المتحدة . فإنه يصح أيضاً وبالقدر نفسه على علاقات الدول العربية بمختلف القوى الدولية الأخرى، ومن بينها روسيا، لأن معاداة دولة مثل روسيا التي تمتلك حدوداً قريبة جداً مع قوى إقليمية في المنطقة مثل إيران وتركيا، يسهم في إضعاف المنطقة العربية أمنيا، خاصة أن أغلبية الأطراف العربية باتت مقتنعة أن دول أوروبا الشرقية التي انتقلت إلى دائرة النفوذ الأمريكي، أصبحت تشكل القاعدة الخلفية للنشاط الصهيوني في المنطقة العربية، فقد أثبتت التحقيقات الأخيرة التي أجرتها السلطات المصرية، أن التمويل الأجنبي الذي تقدمه الولايات المتحدة لمنظمات المجتمع

(١) نورهان الشيخ،" السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية:مصالح ثابتة ومعطيات جديدة"، السياسة الدولية ، العدد : ، شباط/ فبراير ٢٠١٢، ص٢٣.

المدني المصرية، يتم عن طريق تنظيمات غير حكومية متمركزة في دول من أوروبا الشرقية، وليس من مصلحة العرب أن تتحول روسيا بكل ثقلها الاقتصادي والبشري إلى جزء من المنظومة السياسية الغربية(١).

وخلاصة القول إن روسيا لديها رؤية إيجابية لإمكانيات التعاون مع الدول العربية، ولديها رغبة في تقديم مساعدة للدول العربية في حالة وجود صيغة واقعية تستند على المصالح المشتركة، ويمكن لروسيا أن تمثل شريكاً أساسياً في تحقيق بعض الأهداف العربية ذات الأهمية، سواءً بالنسبة لكل دولة على حدة أو لمجمل الدول العربية، لكن على الدول العربية أولا فهم معطيات هذا التعاون، من خلال عملية إعادة إدراك وجود إمكانيات حقيقية لدى روسيا، يمكن الاستناد عليها لإرساء علاقات قوية، تدعم قطاعات حيوية داخل الدول العربية، وليس المقصود بذلك القطاعات العسكرية فقط، كما يجب تحديد ما الذي تريده الدول العربية بالضبط، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين العربي والروسي.

(١) راجع صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢١-٥-٢٠١٤.

المراجع

١. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
٢. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.
٣. حيدر الشامي، العلاقات الاقتصادية الروسية العربية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.
٤. خليل حسين، النظام الدولي: الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، ٢٠١٢
٥. ربيع بركات، دور الدين في سياسة روسيا الخارجية، دار ابراج، بيروت، ٢٠١٣.
٦. زياد جابر، القراءة الروسية للأزمة السورية، مركز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية،بيروت، ٢٠١٢.
٧. سامي عطار، اليقظة الأرثوذكسية الروسية، ملحق النهار، بيروت، ١٧-١٠-٢٠١١.
٨. صالح فايد، المبيعات العسكرية الروسية في الشرق الأوسط، دار الأطلس،بيروت، ٢٠١٢.
٩. عماد الدين الأشمر، أسس السياسات الخارجية للدول الكبرى، دار الشرق للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠. ميرفت سيد حسنين، روسيا والمنظمات الإسلامية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤.

الدراسات

١. احمد الصايغ، الرؤية الروسية للثورة المصرية،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر،/٢٠١٢، ص٦٨.
٢. احمد ظاهر، أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن،، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠١، تموز/ يوليو ٢٠١٥.
٣. خليل حسين،روسيا والعودة العسكرية إلى الشرق الأوسط، مجلة مقاربات،بيروت، العدد ،٢٠١٥.
٤. خليل حسين، روسيا وتفكيك البرنامج الكيميائي السوري، الخليج/ الملحق السياسي، الشارقة، ٢٠١٤/١٢/٢٢.
٥. كمال عساف، مسار العلاقات الليبية الروسية في عهد الرئيس بوتين ،مجلة الاقتصاد والاعمال، بيروت،، ٢٠١٥.
٦. صلاح بشير، الأزمة الليبية في مواقع السلطة الروسية، دراسات دولية، بيروت، العدد ٨٨، ٢٠١١.
٧. ضحى حداد، السياسات الروسية تجاه الثورات العربية في مجلس الأمن، مقاربات سياسية، المركز اللبناني للدراسات والتوثيق والإعلام،بيروت، ٢٠١٣.
٨. نورهان الشيخ،" السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية:مصالح ثابتة ومعطيات جديدة"، السياسة الدولية ، شباط/ فبراير ٢٠١٢.
٩. فؤاد موسى، العلاقات الروسية السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.
١٠. منعم الأغا، روسيا وجورجيا وثنايا القانون الدولي، ملحق الأهرام الدولي، القاهرة، ١٥-١٢-٢٠٠٨.
١١. ياسر الزهار، العلاقات العسكرية والأمنية الروسية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ربيع ٢٠١٥.
١٢. عاطف معتمد عبد الحميد ، العلاقات العربية الروسية في ظل التحولات الدولية"، ورقة عمل في ملتقى العلاقات العربية الروسية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، شباط/فبراير، ٢٠٠٩

الصحف العربية

١. السفير، بيروت.
٢. الأهرام،القاهرة،
٣. الكفاح العربي،بيروت.
٤. الحياة ،لندن.
٥. النهار،بيروت.
٦. الخليج، الشارقة.
٧. اللواء، بيروت.

المراجع الأجنبية

1. Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, New York:The Macmillan Co., 1934.
2. Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol. 268, no. 1, July1991..
3. The New York Times, For Syrian, Reliant on Russia for weapons.www.nytimes.com/2012/02/19/world/middleast/for-russia-and-syria...
4. Wikipedia Encyclopedia, Economy of Syria-Foreign debt.
5. Naval facility in Tartus». en.wikipedia,org/wiki/Russia_naval_facility_in_tartus www.thediplomat.com/flashpoints=blog/2012/02/21/russian-syrian-naval-bas
6. Russia may use Tartus naval base for anti-piracy mission،www.rusnavy.com/news/navy/index.php?ELEMENT_ID=16534.
7. Institute for the study of war, Russian naval base Tartus», July 31, 2012.
8. Mark Katz, Putin's foreign policy toward Syria. www.digilib.gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf .
9. Margaret Klein, Russian's policy: on the way to Isolation. www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-2012-russia's-policy-on-syria- klein.pdf .
10. Syria's civil war destabilizing the Caucasus.www.wsws.org/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html
11. Lavrov: Russia will not allow Libyan's scenario in Syria www.counterpsyops.com/.../russia_cu.ll-not-allow-libyans-scenario-in-syria.
12. Reuters, Feb 26, 2012, Russian Putin warns west not to meddle www.reuters.com/article/2012/02/27/45-russia-putin-idUSTRE81Q04K20120227.
13. Russian NGOS receiving foreign funding greet new law to register as foreign agents. www.bellona.org/ancient-20/2/ngo_law_in_force
14. Russia and China veto Syria sanctions resolution at UN Security Council, the New York Times.www.nytimes.com/2012/07/20/world/middle east/russia-and-china
15. Russia, Iran sign agreement to form strategic partnership www.flashtraficblogwordpress.com/2013/02/14/russia-iran-sign-agreements-to-form
16. Russia beyond the Headlines, «Russia continues pragmatic stance on Syria, January 10, 2013. www.rbth.ru/articles/2013/0110/russia_continues_pragmatic_stance